



تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب تحليل التمايز

د / أحمد محمد فرحان محمد
مدرس بقسم الرياضة والتأمين
كلية التجارة - جامعة القاهرة
د / محمد أحمد محمود أبو زيد
مدرس بقسم الرياضة والتأمين
بالمعهد العالي للحاسب الآلي
أبو قير - إسكندرية

Abstract

Financial analysis is considered to be the most important methods, which enabling insurance companies managements to measure their ability of fulfilling any future liabilities towards shareholders. In other words, financial analysis helps these companies, to reach the concept of financial solvency. So the researchers use these methods to assess the KSA insurance companies, and use the discriminant analysis as a proposed model to classify and evaluate these insurance companies, according to their financial performance. The most important conclusions of the study have been represented that cooperative insurance companies in KSA have achieved an acceptable average range of nine financial indicators, while, it diverged from the acceptable range of six indicators. The researchers refer this to the harmful competition experienced by the insurance market in Saudi Arabia. The study recommended the necessity of approving the proposed model by SAMA, Moreover, set up an immediate policy including some of the insolvent insurance companies.

Keywords

Performance evaluation, Financial analysis, Financial indicators, Discriminant analysis, Financial solvency, Cooperative insurance companies.

ملخص البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تمكن إدارة شركات التأمين من قياس مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، مما يساعدها على تحقيق مفهوم اليسر المالي. ونظراً لأهمية هذه الأساليب فقد اعتمد عليها الباحثان في تقييم أداء شركات التأمين المكونة لسوق التأمين السعودي. كما تم استخدام أسلوب تحليل التمايز لتصنيف شركات التأمين طبقاً لنتائج الأداء المالي لهذه الشركات. وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج لعل أهمها أن شركات التأمين التعاوني بالمملكة قد حققت في المتوسط المدى المقبول لتسعة مؤشرات مالية، بينما ابتعدت عن المدى المقبول لسنة مؤشرات، وقد أرجع الباحثان ذلك إلى أن سوق التأمين بالمملكة يعاني من منافسة ضارة تعمل على تخفيض أسعار المنتجات، مع عدم كفاية المخصصات، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة النشاط الائتماني والاستثماري، وعدم كفاءة إدارة الأصول. وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد مؤسسة النقد السعودي النموذج المقترح كنموذج كمي يستخدم بشكل دوري لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، بالإضافة إلى وضع سياسة سريعة لدمج بعض الكيانات التأمينية المنعثرة، لتكوين وحدة إقتصادية قادرة على المنافسة المحلية والإقليمية.

الكلمات الدالة

تقييم الأداء، التحليل المالي، المؤشرات المالية، تحليل التمايز، الملاءة المالية، شركات التأمين التعاوني.

مقدمة

الملاءة المالية". وتمثل عملية تقييم الأداء أولى مراحل الإتجاه نحو تحسين الأداء، والتي تقدم الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في تحديد أهم نقاط القوة والضعف التي يتصف بها الأداء المالي للشركة، من خلال تحديد الإنحرافات بين النتائج الفعلية والمتوقعة، مما يمكن الإدارة من وضع آلية لمعالجة الإنحرافات السلبية وتدعيم الإنحرافات الإيجابية. وقد تزايدت أهمية التحليل المالي في السنوات الأخيرة كنتيجة لتعرض الكثير من شركات التأمين لخطر التعسر أو الأفلاس، مما ترتب عليه عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها، وفي ضوء كون المملكة العربية السعودية من الأسواق الحديثة نسبياً في مجال التأمين الأمر الذي يستدعي تطوير أساليب ونماذج تعمل على التأكد من سلامة المركز المالي لهذه الشركات.

مشكلة البحث

تعرضت الكثير من شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية خلال السنوات القليلة الماضية إلى أزمات مالية ناتجة عن تحقيق عجز في النشاط التأميني، الأمر الذي قد يترتب عليه خروجها من السوق. وهو ما يؤكد الشكل البياني التالي:

يمثل قطاع التأمين أحد أهم الركائز الأساسية للنشاط الإقتصادي، والذي تطور في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة كنتيجة لزيادة شعور المؤسسات بأهمية هذا النشاط تجاه حماية الممتلكات و رؤوس الأموال ضد المخاطر المتوقعة، ولتحقيق الاستقرار لشركات التأمين التعاوني والاستمرار في عملها، تطلب الأمر ضرورة وضع آليات للتأكد من سلامة المركز المالي للمنشآت التي تمارس هذا النشاط بشكل دوري للتنبؤ بأي إنحرافات غير مرغوب فيها فيما يتعلق بممارسات الأداء المالي لهذه المؤسسات، فنتيجة لكون مؤسسات التأمين تقدم خدمات مالية آجله فيجب التأكيد المستمر على سلامة المركز المالي لها، وقدرتها على سداد إلتزاماتها في مواعيدها المحددة والمحافظة على حقوق المساهمين.

ولعل من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق ذلك الهدف أسلوب التحليل المالي الذي يستخدم كأداة لتقييم الأداء والحكم على كفاءة الإدارة، مما دعى هيئات الرقابة على أعمال شركات التأمين والكثير من الباحثين إلى تطوير هذه الأساليب للتحقق من مستوى كفاءة الأداء في شركات التأمين، وقدرتها على سداد الإلتزامات، وهو ما نطلق عليه "

مستقبلاً، وعلى ذلك فإن الأهداف الفرعية للبحث**تتمثل فيما يلي :-**

- ١- تحديد أنسب المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الملاءة المالية والتي تتناسب وطبيعة سوق التأمين التعاوني السعودي.
- ٢- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام المؤشرات المالية التي تم إختيارها.
- ٣- بناء نموذج كمي اعتماداً على المؤشرات المالية ليكون مقياساً لتصنيف شركات التأمين تبعاً للأداء المالي لهذه الشركات، ويساعد على التنبؤ بمخاطر الإفلاس مستقبلاً.
- ٤- تحديد شركات التأمين التي تتعرض لخطر التعسر أو على وشك التعرض له، وذلك بغرض مراجعة مدى سلامة مركزها المالي.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من كونه يمثل أحد أدوات التنبؤ بسلامة المركز المالي لشركات التأمين التعاوني، وبالتالي حمايتها من مخاطر التعسر والإفلاس، مما يساعد الجهات الرقابية على تحقيق أهدافها، ويقدم معلومات تفيد الأطراف المختلفة التي تتعامل مع هذا القطاع الإقتصادي الهام، الأمر الذي يدعم أوصل الثقة في التعامل مع شركات التأمين، ويؤدي إلى تحقيق مستوى متميز من الملاءة المالية. كما يعتبر البحث أيضاً مؤشراً لمساعدة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في إتخاذ القرارات الرئيسية حول مدى سلامة المركز المالي للشركة، ومؤشراً لهيئة سوق المال بالمملكة العربية السعودية للتعرف على مدى سلامة الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني.

فروض البحث

تحقيقاً لهدف البحث، فقد قام الباحثان بصياغة فروض البحث على شكل فرضين أساسيين، يعكس أولهما مرحلة تقييم شركات التأمين، والثاني يرتبط بالاعتماد على النموذج الكمي المقترح في تصنيف شركات التأمين، وبالتالي يمكن صياغة فروض البحث كما يلي: -

- ١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.
- ٢- عدم وجود علاقة تمايزية ذات دلالة معنوية قادرة على وضع أسس تصنيف علمية وعملية فعالة لشركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية.

حدود البحث**يقتصر البحث على الحدود التالية:**

- ١- **الحدود المكانية:** تتمثل في شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة العربية السعودية والمدرجة في سوق النقد السعودي.
- ٢- **الحدود الزمانية:** يتناول الباحثان دراسة وتحليل القوائم المالية للشركات محل الدراسة خلال الفترة من ١/١/٢٠١٠م و حتى ٣١/١٢/٢٠١٤م.
- ٣- **شركات التأمين:** تناولت الدراسة تحليل الأداء المالي لعدد ٣٤ شركة تعمل بسوق التأمين بالمملكة العربية السعودية والذي يتكون من ٣٥ شركة مسجلة بسوق النقد السعودي، وتم استبعاد شركة واحدة لعدم توافر بيانات مالية كاملة تتفق ومؤشرات التحليل والدراسة.

منهجية البحث

لغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تناول الباحثان المنهج الوصفي في عرض أسس

المبحث الأول

الدراسات السابقة

مقدمة

تمثل الدراسات السابقة الأساس المساعد الذي اعتمد عليه الباحثان لدراسة الخلفيات العلمية لموضوع الدراسة، ولقد احتل تقييم الأداء المالي لشركات التأمين حيزاً كبيراً من إهتمام الكثير من الباحثين في مجال التأمين، وذلك نظراً لأهمية نتائج هذا التحليل في التعرف على مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المستقبلية، والتنبؤ بإمكانية تعرض الشركة للتعسر، وفيما يلي يقدم الباحثان طرْحاً لأهم الدراسات التي تناولت هذا النوع من التقييم:-

دراسة (أبو بكر، ٢٠١٠): واعتمدت على استخدام أسلوب التحليل العقودي لدراسة تطور الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في السوق المصرية، واستخدم الباحث (١٣) مؤشراً مالياً، وذلك بهدف إقتراح منهج متكامل للتحليل المالي لأداء شركات التأمين على الحياة، وتحديد أهم مؤشرات التحليل المالي التي تتناسب السوق المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى تصنيف الشركات إلى مجموعتين، الأولى ذات الأداء المالي القوي، والثانية ذات الأداء المالي الضعيف، والتي قد يتطلب الأمر مراجعة مركزها المالي.

دراسة (أحمد، ٢٠٠٩): وتناولت هذه الدراسة أوجه القصور المرتبطة باستخدام مجموعة محددة من المؤشرات المالية دون استخدام كامل المؤشرات المالية مما يقدم صورة غير مكتملة عن الأداء المالي للشركة، وذلك من خلال بناء إطار شامل متكامل لمنظومة التحليل المالي لتستخدم في تقويم الأداء المالي للشركة ومحاولة التنبؤ بالعسر المالي، وقد ركزت الدراسة على قياس أثر الربح في الإيفاء

التحليل المالي لشركات التأمين الأمر الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، وذلك من خلال توضيح واستخلاص أهم النتائج التي تم التوصل لها فيما يتعلق بالتحليل المالي لشركات التأمين، كما اتبع الباحثان المنهج الكمي لتطوير التحليل المالي للمؤشرات المالية في شركات التأمين في الجزء التطبيقي، أما الأدوات المستعملة فتتمثل في استخدام أسلوب تحليل التمايز في Multivariate Discriminant analysis في تصنيف شركات التأمين طبقاً لمقياس خماسي (سيئ جداً، سيئ، مقبول، جيد، جيد جداً) كي يعكس مستويات الأداء التمييزية لشركات التأمين، وتحديد أفضل المؤشرات المستخدمة في التصنيف وتقييم الأداء المالي، وقد تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة في الموقع الإلكتروني للسوق المالي السعودي (تداول)، وذلك بالاعتماد على سلسلة زمنية ربع سنوية من المؤشرات المالية التي حققتها تلك الشركات خلال الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٤.

خطة البحث

يتم عرض البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: طبيعة تقييم الأداء المالي في شركات التأمين.

المبحث الثالث: قياس المؤشرات المالية لشركات التأمين التعاوني بالتعاوني بالمملكة العربية السعودية.

المبحث الرابع: اليسر المالي لشركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية.

المبحث الخامس: تصنيف شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية طبقاً لمؤشرات الأداء المالي.

النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع.

ملاحق البحث.

شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة، وذلك كنتيجة لكون الملاءة المالية هي أكثر النسب تأثيراً في شركات التأمين. وأوصت الدراسة بالعمل على تنويع استثمارات شركات التأمين بالإضافة إلى تفعيل الشراكة بين شركات التأمين والبنوك المحلية بالشكل الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة (سليمان، ٢٠٠٦) : استهدفت هذه الدراسة تقديم نموذج كمي لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين اعتماداً على أسلوب التحليل العقودي، واقتصرت الدراسة على شركات التأمينات العامة والمشاركة العاملة في سوق التأمين الأردني، وبذلك لم يتناول بالتحليل الشركات التي تمارس نشاط تأمينات الحياة، وتم استخدام أربعة أنواع من المؤشرات المالية وذلك لقياس (السيولة- الربحية - ربحية الاستثمار - المخصصات الفنية)، وتوصلت الدراسة إلى نموذج كمي لتصنيف الشركات طبقاً لمعيارين لمستوى الأداء المالي (الشركات القوية - الشركات الضعيفة).

دراسة (طبابية، ٢٠١٠) : وتناولت أوجه القصور المرتبطة بالاعتماد على نسب التحليل المالي التقليدية في دراسة الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك دون الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لنشاط التأمين، وهدفت الدراسة إلى تحديد المسلك المعتمد لتقييم أداء شركات التأمين، بغرض معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تجنب الأزمات التي يمكن أن تواجهها، وذلك من خلال دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين، وقد استخدم الباحث مجموعة من المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي لهذه الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤشرات تتمتع بهامش ملاءة

بالإلتزامات المتداولة، ومدى مساهمة الأصول المتداولة في تغطية التكاليف التشغيلية النقدية دون الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل، كما توصلت الدراسة إلى أن تحليل السيولة من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس العسر المالي والتي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر للشركة.

دراسة (الجمال، ٢٠٠٠) : واعتمدت على استخدام أسلوب التحليل العقودي لتقييم أداء شركات قطاع الأعمال العام، وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لقياس الأداء، وتوصلت الدراسة إلى تحديد مجموعات من الشركات التي لا يوجد إختلافات معنوية في أدائها المالي طبقاً لمؤشر معدل العائد على الأصول كمعيار لتحديد العناقيد من الشركات، ومن خلال تكوين مجموعات صغيرة من الشركات المتشابهة أمكن التوصل إلى أهم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي، بما يمكن من إتاحة الفرص لتصميم وتنفيذ خطط مناسبة لتطوير أداء هذه الشركات.

دراسة (الغصين، ٢٠١٤) : اعتمدت الدراسة على استخدام اساليب التحليل المالي في دراسة العلاقة بين نسب السيولة والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية، ونسب الربحية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، وذلك بغرض معرفة أثر كل من هذه النسب على الربحية، وقد تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد لتحديد النسب المالية الأكثر تأثيراً على الربحية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية قوية جداً بين نسب السيولة والربحية، كما أن هناك علاقة طردية قوية جداً بين كل من نسب الملاءة المالية والربحية، أما العلاقة بين نسب الكفاءة الإدارية والربحية فقد كانت علاقة طردية، وقد توصلت الدراسة إلى أن طبيعة العمل في

الوفاء بمتطلبات هامش الملاءة المالية للأقساط أو المطالبات، بينما تراوح أداء بقية الشركات الخمس بين جيدة ومتوسطة. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة طردية بين هامش الملاءة والربحية لشركات التأمين، وكلما زادت الشركة من حجم رأس المال بشكل عام أو وضع استراتيجية مناسبة في طرح الاكتتابات وتحقيق معدل مقبول من التحكم في التكاليف، كلما انعكس ذلك إيجابياً على ربحية الشركة. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه على الرغم من قوة المعايير المطبقة من اللائحة التنفيذية (مؤسسة النقد العربي السعودي)، إلا أنها لم تبلغ درجة الكمال في دقتها لكونها مجرد مؤشرات عامة هدفها التعرف على وضع الشركة من ناحية الأداء الجيد من الأداء غير الجيد وبالتالي فهي لا تؤثر على الوضع المالي للشركة. وقد اوصت الدراسة بضرورة أن تلتزم مؤسسة النقد بالمملكة العربية السعودية جميع الشركات بقياس هامش الملاءة سنوياً لمعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وكذلك محاولة زيادة رأس المال لتدعيم هامش الملاءة المالية للشركة.

دراسة (واصف، ٢٠٠١): واعتمدت هذه الدراسة على استخدام أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد في قياس كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك كون هذا الأسلوب يأخذ في الاعتبار العلاقات المؤثرة بين المتغيرات بعضها البعض، ومدى تأثير ذلك على الكفاءة المالية لشركات التأمين، وهدفت الدراسة إلى قياس كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين من خلال دراسة المؤشرات المالية (FAST) و (Standard & Poors) لإختبار المؤشرات التي تتناسب وطبيعة السوق المصرية للتأمين، وبالتالي يتم استخدامها في بناء نموذج كمي لقياس كفاءة

مناسب، و تنتهج سياسة إعادة تأمين مناسبة تمكنها من توزيع الأخطار التي تواجهها بشكل جيد، بينما لا تتوافر لدي الشركة السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية، ويصاحب ذلك ارتفاع في نسب الربحية.

دراسة (عبد الرحيم، ٢٠١١): وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل خصائص سوق التأمين السعودي فيما يتعلق بالفرص والتحديات والخصائص، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الفرص المتاحة لهذا السوق لتحقيق المزيد من النمو والإزدهار، من خلال إجتذاب أعداد متزايدة من العملاء، بما يحقق درجة مرتفعة من النمو في الأقساط. كما توصلت الدراسة إلى أن سوق التأمين السعودي يعاني من مجموعة من التحديات، والتي جاء على رأسها صغر حجم الشركات، وعدم كفاية رؤوس الأموال، وعدم وجود جهاز متخصص لإدارة المخاطر، والاعتماد المتزايد على شركات إعادة التأمين الأجنبية، وضعف القدرات التنظيمية والتسويقية، وإنخفاض وعي الجمهور ونقص الموارد البشرية. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من السبل لتطوير سوق التأمين السعودي منها تطوير التشريعات وتوحيد معايير التأمين، وتدريب كوادر وطنية وتفعيل متطلبات الشفافية، وإتجاه شركات التأمين السعودية نحو تكوين كيانات قوية من خلال المزيد من الإندماجات.

دراسة (قتدوز، ٢٠١٥): تناولت الدراسة متطلبات هامش الملاءة المالية في شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ست شركات، وتبين تفوق شركة ميدغلغف-وهي من أكبر الشركات العاملة بالمملكة، سواء فيما يتعلق بقدرتها على

معدل النمو لإجمالي أقساط التأمين، حقوق الملكية). علاوة على ذلك فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين كلٍ من مخاطر الإكتتاب والربحية. ومن أجل تحسين الأداء المالي لشركات التأمين فقد أوصت الدراسة بتفعيل دور السلطات الإشرافية في مراقبة المنافسة بين الشركات، وكذلك مراقبة الحد الأدنى المطلوب لرأس المال، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاع البنكي في مجال تسويق وثائق التأمين، وتشجيع المزيد من الشراكات مع شركات التأمين الأجنبية.

دراسة (Kobra, 2012): هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء شركات التأمين الإيرانية خلال فترة ملاحظة شملت (9) أشهر من عام 2011، بالإضافة إلى مقارنة أداء سوق التأمين الإيرانية بالأسواق العالمية الأخرى مثل الأسواق الأوربية والأمريكية وجنوب شرق آسيا والهند، وذلك بهدف الوقوف على سلبيات الأداء المالي للشركات محل الدراسة، ومن ثم محاولة وضع الحلول المناسبة لها، الأمر الذي يمكنها من إكتساب مجموعة من المزايا التنافسية. وقد اعتمدت مقارنة أداء الشركات محل الدراسة على متغيرات (معدل النمو في حجم الأقساط المكتتبه، نسبة الحصة السوقية للشركة، حجم التعويضات المدفوعة). وتوصلت الدراسة إلى وجود إختلافات احصائية معنوية بين أسواق التأمين المختلفة طبقاً لمتغيرات الدراسة، ومن خلال تحليل الإتجاهات المختلفة للتباينات وجد تراجع كبير في صناعة التأمين في السوق الإيرانية، على الرغم من قدم هذه الصناعة في إيران. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية تنافسية لشركات التأمين يكون عمادها الإهتمام بمتطلبات وحاجات العملاء

الأداء المالي، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية تحديد معدل الملاءة المالية المتوقع لكل شركة على حدة حسب مركزها المالي وطاقته السوق الاستيعابية، واتضح أن السوق المصري يتسم بالاستقرار وعدم التعرض لحالات الإفلاس، على الرغم من إنخفاض الطاقة الإكتتابية للسوق بصفة عامة.

دراسة (Ana-Maria, 2014): تناولت هذه الدراسة محددات الأداء المالي في سوق التأمين الروماني، خلال الفترة من 2008-2012. وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة تتمثل في مؤشرات (الرافعة المالية، حجم الشركة، معدل النمو في حجم الأقساط، مخاطر الإكتتاب، معدل الإحتفاظ، هامش الملاءة المالية). وقد اعتمدت الدراسة على عدد (41) شركة تأمين وهي تمثل 70% من الشركات العاملة في سوق التأمين الروماني. وقد تم استخدام الإختبارات الإحصائية في تحديد معنوية المتغيرات محل الدراسة في التأثير على مستوى الأداء المالي لشركات التأمين. وقد وجدت الدراسة أن مستوى الأداء المالي للشركات محل الدراسة يتأثر طردياً بالمتغيرات التالية (الرافعة المالية، معدل الإحتفاظ، هامش الملاءة المالية، حجم الشركة)، كما يتأثر عكسياً بالمتغيرات التالية (معدل النمو في حجم الأقساط، مخاطر الإكتتاب).

دراسة (Charumathi, 2012): وتناولت الدراسة تحليل الأداء المالي لشركات التأمين بالهند، من خلال دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على ربحية الشركات محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن متغير ربحية الشركة يتأثر إيجابياً بمتغيرات (حجم الشركة، السيولة)، في حين كان هناك تأثير سلبي لمتغيرات (الرافعة المالية،

المتوازن، واعتمدت الدراسة على استخدام بطاقات الأداء المتوازن كأداة للقياس، وذلك لتقييم الأنشطة التي تم إنجازها بالنسبة للمستوى المتوقع، ثم تحليل النتائج باستخدام نظام تحليل الشبكات، وقد توصلت الدراسة إلى أن قياس الأداء المالي فقط لا يمثل مقياس جيد لتقييم نشاط شركات التأمين، بينما يجب الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل معدلات (جذب العملاء الجدد- فقد العملاء- عدد المنتجات الجديدة - الخطأ والتأخير في تقديم الخدمات - شكاوي العملاء - تنفيذ الخطط الاستراتيجية - الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات - رضا العملاء)، وقد نجحت الدراسة في تصميم نموذج يضم جميع المتغيرات السابقة بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات المالية، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الشبكي في تحليل الأداء المالي للشركات محل الدراسة.

"ومن خلال الطرح السابق للدراسات التي تناولت الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، يكون الباحثان قد كونا الأساس النظري المطلوب، للوقوف على أنسب المؤشرات والمتغيرات المالية التي تتفق وطبيعة سوق التأمين السعودي، وهو ما سيلقي عليه الباحثان المزيد من الضوء في المبحث التالي".

المبحث الثاني

طبيعة تقييم الأداء المالي في شركات

التأمين

مقدمة

يهدف تقييم الأداء بصفة رئيسية إلى محاولة قياس الكفاءة الإنتاجية والإدارية والمالية للمؤسسات المختلفة، وهو الأمر الذي يمثل حجر الزاوية بالنسبة

للتأمينية، وكذلك الإرتقاء بالمستوى العلمي والعملية للقائمين على هذه الصناعة.

دراسة (Nick Palmer, 2007): وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أهم المتغيرات تأثيراً على الأداء المالي هو معدل الإحتفاظ ومعدل نمو الإيرادات وزيادة الإهتمام بالعملاء المميزين لدى الشركة، وذلك من خلال نتائج تحليل البيانات المالية لمجموعة من شركات التأمين العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وأوروبا، واستخدمت الدراسة التحليل المالي للتوصل إلى نموذج لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، حيث تم الاعتماد على (١٨) مؤشر مالي، اعتمداً على نموذج الإنحدار المتعدد في وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة والأداء المالي الذي تم تمثيلة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية.

دراسة (Pervan, 2012): وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية شركات التأمين، والشركات العاملة في البوسنة والهرسك خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠. واعتمدت الدراسة على نموذج (Dynamic Panel with GMM estimator). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي ذو اتجاه عكسي لمتغير معدل الخسارة، وكذلك تأثير طردي لمتغيرات عمر الشركة، والحصة السوقية، مستوى الأداء الماضي للشركة، كما توصلت الدراسة أيضاً الي أن تنوع المنتجات التأمينية ليس له علاقة ذات تأثير معنوي على ربحية الشركة، بينما وجدت الدراسة أن الشركات التي تمثل أفرع لشركات أجنبية لها مستوى أداء أفضل من الشركات الوطنية.

دراسة (Ronay, 2009): وتناولت الدراسة تقييم أداء شركات التأمين باستخدام بطاقات الأداء

نقاط القوة والضعف في أدائها، وذلك بالإضافة إلى قدرتها التنبؤية لأداء الشركة في المستقبل (الراوي، ٢٠٠٠). وتتقسم المؤشرات المالية إلى مؤشرات تقيس نسب النشاط وهي تعتمد على الأرقام المتولدة من استخدام الأصول والتي تشير لها بالإيرادات، وترتفع هذه النسب كلما زادت معدل كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها، كما أن هناك مؤشرات لقياس نسب الربحية والتي تستخدم في قياس مدى كفاءة وفاعلية شركات التأمين في تحقيق أكبر ربحية ممكنة، وهو الأمر الذي يعزز تواجد الشركة في السوق التنافسية، ومؤشرات لقياس نسب المردودية، وتعتبر هذه النسب عن مدى قدرة الشركة على تسيير عمليات التأمين والقدرة على إدارتها وتحقيق النتائج المرغوبة، ومؤشرات تقيس الملاءة المالية للشركة، وهي تعكس قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها المالية عند استحقاقها. كما تهدف مؤشرات الملاءة المالية أيضاً إلى التحقق من قدرة الشركة على مواجهة أي تقلبات عكسية في إصدارتها، وهو ما يعرف بهامش اليسر المالي.

الملاءة المالية ونظام الإنذار المبكر :-

نظراً لأهمية قياس الملاءة المالية لشركات التأمين فقد قامت العديد من المؤسسات المالية بتطوير الكثير من النظم التي تمكن شركات التأمين من التنبؤ بالعسر المالي، لعل أهم هذه النظم هو النظام المعروف بأسم "الإنذار المبكر" (IRIS)، والذي تم تطبيقه منذ منتصف عام ١٩٧٠، ويعتمد هذا النظام على مجموعة مكونة من ١١ مؤشر مالي لتأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية، و ١٢ مؤشر لتأمينات الحياة والتأمين الصحي، ويتم مقارنة القيم الفعلية لهذه المؤشرات بمدى معين يعد مقبولاً لكل

لشركات التأمين، ولذلك كان من الأخرى على هذه المؤسسات اتباع الأساليب التي تمكنها من سداد إلتزاماتها دون التعرض إلى التعسر، ولن يتحقق ذلك دون تطوير الآليات التي تمكنها من فرض الرقابة على نتائجها، ومقارنتها بالأهداف المعيارية المحددة من قبل وتحديد الإنحرافات ومحاولة معالجتها (طبابيية، ٢٠١٠)، وهو ما يعرفه علماء إدارة الأعمال من خلال مصطلح تقويم الأداء، والتي تمثل عملية تقييم الأداء أولى مراحلها، والعرض التالي يشمل طرناً للأسس والمؤشرات التي تشملها هذه العملية في شركات التأمين :-

معايير عملية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين :-

يعتمد تقييم الأداء المالي لشركات التأمين على مجموعة من المعايير التي قد تكون خارجية أو داخلية، وتعكس المعايير الخارجية العوامل التي تهم حملة الوثائق معها، وتتضمن هذه المعايير الخدمة الجيدة للعملاء، وتكلفة التأمين، والسمعة المالية العامة للشركة، أما المعايير الداخلية لتقييم الأداء المالي فتعكس العناصر الإدارية المختلفة في الشركة، وكيفية أدائها لوظائفها، ومدى تطورها. وتتضمن الهيكل الوظيفي وبحوث الإنتاج والإهتمام بعمليات الإكتتاب وإعادة التأمين والرقابة على التعويضات والتسويق والاستثمارات والتخطيط المالي (حمودة، ٢٠٠٩).

النسب المالية والتحليل المالي وجهان لعملة واحدة :-

تعتبر النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي والتي تستخدم في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، والتي يتم عرضها على شكل سلسلة زمنية توضح مدى التطور في نشاط الشركة، ومن ثم تحدد

مؤشر أو معدلات نمطية، وإن لم تكن النسبة مقبولة فإن ذلك يعد بمثابة علامة انذار مبكر لاحتمال العسر المالي، ويقوم هذا النظام على تصنيف المؤشرات المالية لأربع مجموعات رئيسية تتناول

مؤشرات الأداء	مؤشرات الربحية	مؤشرات	مؤشرات كفاية
١- صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين . ٢- نسبة التغير في حجم العمليات المكتتبة. ٣- مساعد الفئات إلى الفائض.	١- معدل التغير في حقوق المساهمين . ٢- معدل العائد على الاستثمار . ٣- ناتج النشاط التأميني خلال خمس سنوات.	١- إجمالي الالتزامات إلى الأصول السائلة . ٢- رصيد الوكلاء إلى حقوق المساهمين.	١- التطور في الاحتياطي إلى حقوق المساهمين. ٢- تغير الاحتياطي إلى حقوق المساهمين. ٣- عجز الاحتياطيات إلى حقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مصادر متعددة.

شكل رقم (٢): يوضح مؤشرات تقييم الأداء المالي لنظام الانذار المبكر

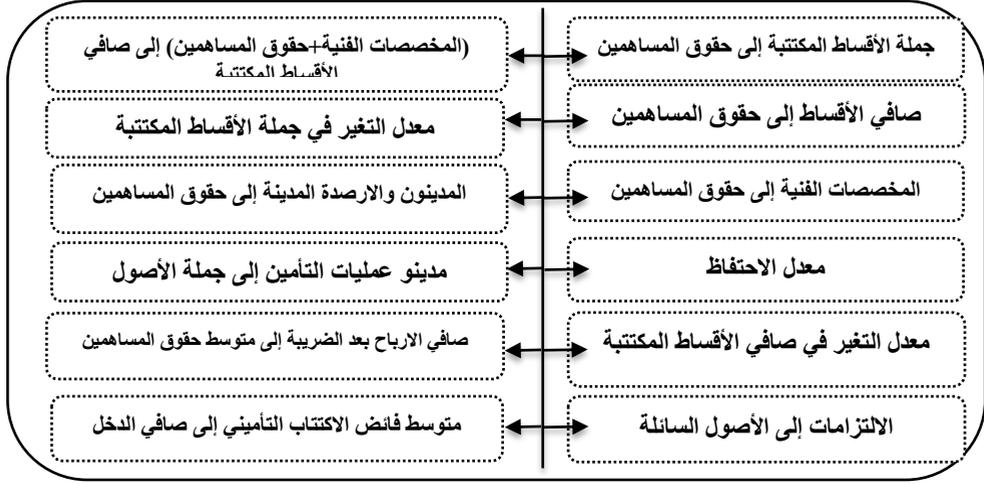
وقد صاحب تطبيق هذا النظام مجموعة من أوجه القصور لعل أهمها أنه نظام أحادي المتغير، وذلك ما دعى إلى تطويره وتقديم النظام المعروف "مراقبة التحليل المالي FAST و كذلك نظام " رأس مال المخاطر " (RBC)، وهو ما اعتمده (National Association of Insurance) (Commissioners (NAIC) (Doron,2010).

نظام مراقبة التحليل المالي FAST: -

ظهر نظام آخر يعرف بنظام "مراقبة التحليل المالي" (FAST) وذلك في بدايات عام ١٩٩٠، واعتمد هذا النظام على تحديد مدى مقبول للأداء المالي للشركة والذي يتم حسابه من خلال أحد عشر مؤشر خلال المرحلة الاحصائية للفحص، وفي المرحلة التحليلية تدخل شركة التأمين في تقييم النتائج المالية بشكل أكثر تفصيلاً، وتعتبر الشركة

في وضع مالي موجب للمراجعة عند خروج أربع مؤشرات أو أكثر عن المدى المقبول. ويعتبر هذا النظام امتداد لنظام IRIS، حيث تضمن نظام FAST مجموعة أكبر من المؤشرات وصلت إلى ٢٥ مؤشر، ويقوم هذا النظام على أسلوب النقاط والتي تعتمد على خبرة المحكم ونظم الرقابة واسلوب التحليل الاحصائي المطبق، كما يستخدم نظام FAST نظام تحليل مالي مختلف لكل من تأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية وتأمينات الحياة والتأمين الصحي(حمودة،١٩٩٨).

وبالإضافة لهذه الأنظمة فإن هناك أيضاً المؤشرات المعتمدة من مؤسسة التصنيف العالمي Standard & Poor,s والتي تختبر مدى قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها وتتضمن (٢٧) مؤشراً، تم تقييم فاعلية (١٢) مؤشراً منهم يمكن عرضهم من خلال الشكل التالي (واصف، ٢٠٠١) Standard (poors,1988) :-



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مصادر متعددة.

شكل رقم (٣):

يوضح مؤشرات تقييم الأداء المالي لمؤسسة التصنيف العالمي Standard & Poor,s

ويتم تحديد نقاط لكل مستوى من مستويات هذه المخاطر، وتتدخل الجهات الرقابية عندما ينخفض رأس المال الاجمالي للشركة عن قيمة مستوى رأس مال المخاطر RBC. (إسماعيل، ٢٠١٤) (حمودة ١٩٩٨، (Christopher O,Brien,2010).

المبحث الثالث

قياس المؤشرات المالية لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية

مقدمة

يعتمد النموذج المقترح لتقييم أداء شركات التأمين العاملة بالمملكة على تحليل النتائج والمؤشرات المالية وتقييم الموقف المالي لهذه الشركات، وتحديد أهم أوجه القصور التي تصاحب الأداء المالي لها، الأمر الذي يمكن الباحثان من تصنيف هذه الشركات طبقاً لنموذج إحصائي يعمل على دمج جميع المؤشرات المالية للتوصل إلى

نظام الحد الأدنى لمستوى رأس مال المخاطر

RBC:

قدمت أيضاً اتفاقية الملائة المالية الثانية SolvencyII مجموعة من الأسس والمعايير التي تهدف إلى ضبط الممارسات التأمينية وإدارة المخاطر في أوروبا، والتي تعتمد على نظام (RBC)، والذي يهدف إلى ضمان كفاية رأس المال من خلال استخدام الأساليب الكمية والوصفية في تقييم الأخطار، كما يتم استخدام نموذج موحد لحساب كفاية رأس المال تلتزم جميع الشركات باستخدامه، وتشرط الإتفاقية أن تتم إعادة التأمين لدى معيدي تأمين تزيد ملائتهم المالية عن ١٠٠%. وتهدف متطلبات رأس مال المخاطر إلى ضمان حد أدنى من رأس المال يكون كافي لمواجهة كل من مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأصول، بالإضافة إلى مواجهة خطر الائتمان الناتج عن معاملات عمليات إعادة التأمين، وخطر الاكتتاب والتسعير،

عام ٢٠١٤م، تختلف الأنشطة التأمينية التي تعمل بها هذه الشركات فالبعض يمارس عدة أنشطة تأمينية والبعض الآخر يمارس نشاط تأميني واحد فقط.

وتتعرض شركات التأمين لمجموعة مختلفة من المخاطر تختلف تبعاً لدرجة المنافسة ومعدلات النمو وطبيعة النشاط التي تمارسها، وبشكل عام ينقسم نشاط التأمين في المملكة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي التأمين العام والذي يشمل أفرع (المركبات والحريق والتأمين على الممتلكات والبحري والتأمين على الحوادث والمسئوليات والهندسي والطاقة والطيران)، والتأمين الصحي، وتأمين الحماية والإدخار (عبد الرحيم، ٢٠١١). ويمثل قطاع التأمين الإلزامي النسبة العظمى من نشاط سوق التأمين، وكان النصيب الأكبر لقطاع التأمين الصحي التعاوني، والذي ساهمت التشريعات الحكومية في نموه بشكل كبير ويليه التأمين الإلزامي على المركبات والذي يمثل ٢٥% من حجم السوق، ومن استعراض التقارير المالية المنشورة لسوق التأمين السعودي في نهاية عام ٢٠١٤م، نجد أن التأمين الصحي يسيطر على أكثر من نصف حجم سوق التأمين، يليه تأمين المركبات بنسبة ٢٢%، كما يتضح أن هناك ثلاث شركات تسيطر على ٥١.٤% من حجم سوق التأمين في المملكة العربية السعودية وهي على الترتيب (التعاونية - ميدغلف - بوبا) (موقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي).

ثانياً: المؤشرات المالية المستخدمة في النموذج المقترح:-

من خلال استعراض أهم الدراسات السابقة والتي تناولت تحليل الأداء المالي لشركات التأمين،

مقياس وحيد يمثل مستوى الأداء المالي للشركات المكونة لسوق التأمين بالمملكة، وتعتمد هذه المنظومة على مجموعة من المؤشرات المالية، والتي تتناسب و طبيعة سوق التأمين السعودي، وبالتالي فسوف يقوم الباحثان من خلال هذا المبحث بالوقوف على الوضع القائم لسوق التأمين بالمملكة العربية السعودية، وذلك كمدخل لتحليل الأداء المالي للشركات المكونة لهذا القطاع، ثم تقديم الآلية المقترحة للتقييم من خلال تحليل نتائج المؤشرات المالية التي سوف يتم الاعتماد عليها.

أولاً: طبيعة سوق التأمين في المملكة العربية السعودية:-

يمثل قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية أحد أهم دعائم الإقتصاد القومي للمملكة، فبنهاية عام ٢٠١٤م بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه إلى إجمالي الناتج المحلي (عمق السوق) ١.١ %، وعلى الرغم من التطور الكبير لهذا المعدل إلا أنه يبقى أقل من المعدل العالمي والذي بلغ ٦.٥%، كما ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه إلى عدد السكان (كثافة السوق) إلى ١٤.٦% لتبلغ ٩٩٠.٧ ريال للفرد، وعلى الرغم من ذلك يبقى هذا الرقم أقل من المعدلات العالمية والذي بلغ ٢٤٦٠ ريال للفرد، وقد ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه فيها ليصل ٣٠.٥ مليار ريال. ويفسر خبراء الإقتصاد هذه الظاهرة كنتيجة لزيادة الوعي بأهمية التأمين والأوضاع الإقتصادية الجيدة خلال العام بالإضافة إلى حجم التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٥). ويتكون سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية من ٣٥ شركة تأمين مرخص لها لمزاولة النشاط من جانب مجلس الوزراء حتي نهاية

(طبايبة، ٢٠١٠) (أبوكير، ٢٠١٠) (الغصين، ٢٠١٤)
 (الخلي، ٢٠١٠) (حسين، ٢٠١٢) (Standard & poors, 1988)
 (هيئة الأشراف على التأمين، ٢٠١٤): -

وكذلك هيئات ومؤسسات التصنيف العالمي،
 والمؤشرات المعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربية
 السعودي، يقترح الباحثان الاعتماد على المؤشرات
 المالية التالية كأساس لتقييم الأداء المالي لشركات
 التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية

- ٢- معدل الاحتفاظ
- ٤- معدل التغيير في حقوق المساهمين
- ٦- نسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين
إلى صافي الأقساط المكتتبة
- ٨- نسبة الإلتزامات إلى الأصول السائلة
- ١٠- الرافعة المالية (Leverage)
- ١٢- معدل الخسارة
- ١٤- معدل النمو (Growth rate)
- ١٦- حجم الشركة

- ١- معدل العائد على الأصول
- ٣- نسبة المصروفات
- ٥- نسبة المصروفات والعمولات
- ٧- نسبة الفائض على الملكية
- ٩- نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق
المساهمين
- ١١- نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة
- ١٣- نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول
- ١٥- جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين

بالمعلومات المفيدة عن الشركة (الأبجي
 ٢٠٠٨)، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بناءً على
 المعلومات المتاحة، ومن خلال المقارنة بين
 المعلومات الفعلية والمتوقعة يمكن تحديد الإنحرافات
 ومحاولة معالجتها والتنبؤ بإحتمالات تعرض المنشأة
 للفشل والإفلاس، وبذلك تتمكن الإدارة من رسم
 أهدافها وسياساتها التشغيلية (الزيدي ٢٠٠٠).
 وكننتيجة لأهمية التحليل المالي في مراجعة أداء
 شركات التأمين، يعرض الباحثان في الجزء التالي
 نموذجاً مقترحاً لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات
 التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية، اعتماداً
 على مؤشرات الأداء المالي المقترحة.

النموذج المقترح لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين:-

يعتمد الباحثان في تناولهما لنموذج تقييم كفاءة
 الأداء على تقييم أداء الشركات العاملة في سوق
 التأمين التعاوني السعودي والمسجلة بسوق النقد
 السعودي، وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي

وسوف يعتمد الباحثان على المؤشرات السابقة
 في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالمملكة
 العربية السعودية وذلك ما سيتضمنه المبحث الرابع،
 ومن ثم سوف يتم بناء نموذج كمي لتصنيف شركات
 التأمين تبعاً للمؤشرات المالية المستخدمة في الدراسة
 وهو ما سيضمه المبحث الخامس.

المبحث الرابع

اليسر المالي لشركات التأمين التعاوني

في المملكة العربية السعودية

مقدمة:-

إن تقييم أداء شركات التأمين يمثل مراجعة لما
 تم إنجازه خلال الفترة السابقة، وتتم التقييم بغرض
 التأكد من أن الأداء الفعلي للشركة يوافق مع معايير
 الأداء المحددة، ويعتبر التقييم متطلب حتمي لكي
 تحقق المنظمة أهدافها بناءً على المعايير
 الموضوعية، كما يوفر تقييم الأداء معلومات تمكن
 الإدارة من التنبؤ والرقابة وإمداد الأطراف الخارجية

إلى أن السوق السعودية للتأمين يفتقد إلى معايير جيدة لرسم السياسة المالية للشركات العاملة فيه.

- نسبة المصروفات (المصروفات الإدارية والعمومية / إجمالي الأقساط):-

ويقاس هذا المؤشر مدى فاعلية استخدام المصروفات في توليد الأقساط، وطبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي هو ١٥% على الأكثر، وقد قام الباحثان بحساب متوسط قيمة هذا المؤشر بالتطبيق على الشركات محل الدراسة، كما يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) بملاحق البحث، حيث اتضح أن هناك (٢٦) شركة قد حققت نتائج تتفق والمعدل المقبول، وقد تمكنت كل من شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني و شركة ملاذ للتأمين التعاوني من تحقيق نسبة مصروفات تقل عن ٢%، وهي تمثل النسبة المثلى عالمياً، ويشير ذلك إلي مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصروفات لتوليد الأقساط، وعلى الوجه الآخر فقد خرجت (٨) شركات عن المعدل النمطي، وبشكل عام يمكن القول أن هناك إتجاه جيد لدي الشركات المكونة لقطاع التأمين التعاوني السعودي لاستخدام المصروفات بشكل كفء لإنتاج الأقساط.

- مؤشر نسبة المصروفات والعمولات ((المصروفات الادارية والعمومية + العمولات) / إجمالي الأقساط):

ويعكس هذا المؤشر كفاءة جهاز التسويق لدى الشركة في جذب المزيد من الأقساط و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي هو ٣٠% على الأكثر. والجدول رقم (١٠) بملاحق البحث توضح متوسط قيمة هذا المؤشر بالتطبيق على الشركات

اعتمدت عليها الدراسة تطبيقاً على الشركات محل الدراسة، وتحليل لأهم النتائج المستتجة منها، والذي سوف يتم الاعتماد عليه في بناء النموذج الإحصائي المستخدم في التصنيف، وقد اعتمد الباحثان في تحديد المدى المقبول للمؤشرات المالية على القيود والمحددات التي تفرضها الجهات الرقابية على شركات التأمين العاملة بالمملكة، وهو ما شملته اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. أما فيما يتعلق بالمؤشرات التي لم يتضمنها المرسوم الملكي فقد تم الاعتماد على مستويات الملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة (هيئة الأشراف على التأمين، ٢٠١٤) (Standard & poors,1988):-

- مؤشر معدل الفائض على الأصول:-

ويعكس هذا المؤشر كفاءة الأصول في توليد الفائض، وطبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر هو أكثر من ٢%، وقد قام الباحثان بحساب متوسط قيمة هذا المؤشر بالتطبيق على الشركات محل الدراسة كما يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٨) بملاحق البحث، ومن خلال تحليل هذه النتائج نجد أن هناك (١٢) شركة قد حققت المدى المقبول (<٢%)، ونلاحظ أن كل من شركتي (الراجحي للتأمين التعاوني - سوليدرتي السعودية للتكافل) قد حققتا متوسط معدل عائد على الأصول يفوق ١٠%، وهذا يعكس سلامة السياسة المالية لهذه الشركات، كما يؤكد على كفاءة الأصول لدى هذه الشركات في توليد الفائض، أما الشركات التي ابتعدت عن المدى الملائم فقد بلغت (٢٢) شركة، وهو ما يزيد عن نصف عدد الشركات العاملة في السوق السعودية، وهو الأمر الذي يشير

- نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين: -

وهذه النسبة تعمل على قياس كفاءة حقوق المساهمين كأحد مصادر التمويل الداخلي في تمويل الأصول المنتجة للأقساط، وهو مؤشر لإختبار ما إذا كانت الشركات تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المدى المقبول بين ٢٠٠% و ٣٣٠% كحد أقصى، وقد قام الباحثان بحساب متوسط قيمة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة بالتطبيق على الشركات محل الدراسة، كما يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٢) بملاحق البحث، ومن خلال تحليل النتائج يتضح وجود خلل في كفاءة النشاط الإكتتابي للشركات المكونة لقطاع التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، حيث نجد أن هناك (٢٢) شركة قد حققت نتائج لا تتفق وال المدى المقبول، وهو ما يؤكد عدم كفاءة الإدارة في الاستفادة من حقوق المساهمين كمصدر للتمويل، بينما حققت (١٢) شركات فقط المدى المقبول، مما يدل على أن هذه الشركات تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية.

- نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة:-

وتعكس هذه النسبة كفاءة الأصول كمدخلات لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات، مما يشير إلى أن كل من هذه الشركات تهتم بعنصر السيويلة بما يمكنها من سداد إلتزاماتها المالية فور استحقاقها، كسداد التعويضات والإلتزامات لحملة الوثائق، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي هو ١٠٠% كحد أقصى. وتؤكد النتائج الواردة في

محل الدراسة، كما يتضح من خلال النتائج الواردة أن هناك خمس شركات قد تعدت المدى المقبول، أما باقي الشركات فقد حققت نتائج ملائمة للمعدلات العالمية، وهو الأمر الذي يؤكد النتيجة السابق التوصل إليها وهي كفاءة الجهاز الإداري في إدارة المصروفات بالإضافة إلى كفاءة الجهاز التسويقي للشركات المكونة لقطاع التأمين السعودي في جذب الأقساط.

-مؤشر الفائض إلى الملكية:-

ويعكس هذا المؤشر كفاءة حقوق الملكية كمصدر لتمويل الأصول في توليد الفائض، ويدل ذلك على كفاءة السياسة الإكتتابية والاستثمارية للشركة، وطبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي لهذا المؤشر أكبر من ٥٠%، وقد قام الباحثان بحساب متوسط قيمة هذا المؤشر بالتطبيق على الشركات محل الدراسة كما يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١١) بملاحق البحث، ويتضح أن هناك ١٦ شركة قد حققت نتائج تتفق وال المدى المقبول، وقد كانت أولى هذه الشركات شركة بوبا والتي حققت معدل جيد مما يدل على كفاءة حقوق الملكية كمصدر للتمويل في توليد الفائض المناسب، بينما نجد أن هناك ١٨ شركة قد أخفقت في تحقيق الحد الأدنى للمعدل المطلوب، الأمر الذي يشير إلى عدم كفاءة السياسة الإكتتابية والإستثمارية، مما يتطلب من الإدارة وضع خطة لمعالجة أوجه القصور التي ترتبط بأداء الجهاز التسويقي لهذه الشركات.

النمطي هو ٤٠٠% على الأقل، ويتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (١٥) بملاحق البحث أن هناك (١٣) شركة تحقق المعدل الملائم، بينما هناك (٢١) شركة حققت نتائج لا تتفق والمدى المقبول، مما يشير إلى وجود خلل في كفاءة الجهاز الإكتتابي لدى هذه الشركات.

-معدل الإحتفاظ:-

ويعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين وقدرتها على الإحتفاظ بالأخطار، ويتم حسابها من خلال نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي لها هو أكبر من ٥٠%، وتعكس المعدلات الواردة في الجدول رقم (١٦) بملاحق البحث أن هناك (٢٩) شركة قد حققت معدلات تتفق والمدى المقبول، مما يؤكد على قدرة هذه الشركات على الإحتفاظ بالأخطار، بينما حققت (٥) شركات معدلات منخفضة، مما يشير إلى الاعتماد الزائد لهذه الشركات على معيدي التأمين، وعدم قدرتها على الإحتفاظ بالأخطار، ومن الجدير بالذكر أن هذا المعدل قد لا يعكس ارتفاعه في كثير من الأحوال زيادة القدرة الإحتفاظية، فقد تمتلك هذه الشركات عدد كبير من الأخطار الرديئة بما يصعب معه وجود معيد تأمين يُقبل على تحمله.

- معدل التغيير في حقوق المساهمين:-

يعكس هذا المؤشر مدى سلامة المركز المالي للشركة، وزيادة النسبة عن المدى المقبول تعكس وجود صعوبات أدت إلى زيادة حقوق المساهمين بدرجة كبيرة، كما أن إنخفاض النسبة بشكل كبير يعكس قصور في أداء الشركة، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف

الجدول رقم (١٣) بملاحق البحث أن هناك (٢٦) شركة قد حققت نتائج لا تتفق والمدى المقبول، مما يدل على عدم الإهتمام بعنصر السيولة كأحد العناصر التي تمكن الشركة من سداد إلتزاماتها، بينما حققت (٨) شركات المعدل المطلوب، الأمر الذي يؤكد على كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتداولة كمدخلات لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة إلتزامات هذه الشركات.

- نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول:-

وتقيس هذه النسبة درجة الضمان المطلوبة لحملة الوثائق ودرجة التوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول بما يدعم الثقة في شركات التأمين من قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل النمطي لها هو ١٠% كحد أدنى، ويتضح من الجدول رقم (١٤) بملاحق البحث أن هناك (٢٤) شركة قد حققت نتائج جيدة، مما يعكس كفاءة إدارة الشركة على تحقيق التوازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول، بينما حققت (١٠) شركات نتائج تقع خارج المدى الملائم، وبشكل عام فإن سوق التأمين التعاوني السعودي يتجه نحو تدعيم الثقة في شركات التأمين من قبل معيدي التأمين.

-جملة الأقساط المكتتبه إلى حقوق المساهمين:-

وهذه النسبة تعكس مدى كفاءة الشركة للعمل بكامل طاقتها بغض النظر عن سلامة الموقف المالي لها، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المعدل

بحساب متوسط قيمة هذا المؤشر بالتطبيق على الشركات محل الدراسة، كما يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٩) بملحق البحث، والتي تعكس أن هناك (٢٧) شركة قد حققت معدلات تتفق والمدى القبول، الأمر الذي يؤكد على كفاية الأصول السائلة لدى هذه الشركات علي سداد إلتزاماتها، بينما نجد أن هناك (٧) شركات قد أخفقت في تحقيق المعدل المقبول.

- الرافعة المالية (Leverage) (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول):-

يعكس هذا المؤشر نسبة المخاطر الناتجة عن عدم قدرة الشركة على السداد مما يهدد بخطر الإفلاس كنتيجة لاستخدام الشركة مصادر تمويل خارجية بهدف زيادة الأرباح (Gerald, 2003)، وهي تمثل أحد أنواع المخاطر غير المنتظمة، ويعتمد هذا المؤشر في حسابة على قيمة الديون وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. ومن خلال الجدول رقم (٢٠) بملحق البحث يتضح أن هناك (٣٠) شركة قد حققت معدلات ملائمة، بينما هناك (٤) شركات فقط (الأهلية- الاتحاد التجاري - أمانة- أليانز) قد اعتمدت على الديون بصورة كبيرة، الأمر الذي قد يعرضها لخطر الإفلاس كنتيجة لإنخفاض حجم الأرباح لديها نظراً لتأكلها من خلال الفوائد المسددة.

- مخاطر الإكتتاب (معدل الخسارة) (التعويضات المدفوعة / الأقساط المكتتبة):-

وتنشأ هذه المخاطر كنتيجة لعدم فاعلية نظام إدارة المخاطر التأمينية والتي تتضمن الطرق والوسائل المتبعة من قبل الشركة بهدف تقليل الأثر العكسي لحدوث خسائر مالية ناجمة عن خلل في تسعير الأقساط وتقدير التعويضات (Alan, 2004)،

والرقابة فإن المعدل النمطي لها أقل من ٢٠%، ومن خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (١٧) بملحق البحث، نجد أن هناك (٢٣) شركة قد حققت نتائج ملائمة، بينما هناك (١١) شركة قد أخفقت في تحقيق المعدل الملائم خلال فترة الدراسة، ومن خلال تحليل نتائج هذه الشركات نجد أن هناك ٤ شركات (الأهلية - بوبا - العربية السعودية - بروج) قد ارتفعت نتائجها بشكل يعكس وجود خلل في هيكل الملكية، و(٧) شركات قد إنخفضت معدلاتها بشكل يشير إلى إنخفاض معدل أدائها، مما يتبعه إنخفاض في حقوق المساهمين.

- نسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة:-

ويعكس هذا المعدل مدى قدرة الأقساط المحصلة على تغطية الأخطار التي تتعرض لها الشركة من خلال ما تحتفظ به من أقساط، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المدى الملائم لهذه النسبة هو ١٥٠% على الأقل، ويتضح من النتائج الواردة بالجدول رقم (١٨) بملحق البحث أن هناك (٢٢) شركة لم تحقق المعدل المقبول، مما يشير إلى إنخفاض قدرة الأجهزة الإكتتابية لهذه الشركات على جذب المزيد من الأقساط اللازمة لتغطية الأخطار التي تتعرض لها، بينما حققت (١٢) شركة نتائج ملائمة.

- نسبة الإلتزامات إلى الأصول السائلة:-

تمثل هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة الشركة لأي مطالب مالية، كما تعطي مؤشراً عاماً عن قدرة الشركة على تسوية إلتزاماتها تجاه حملة الوثائق في حالة التصفية، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الإشراف والرقابة فإن المعدل النمطي هو ١٠٥% على الأكثر، وقد قام الباحثان

- حجم الشركة: -

يشير حجم الشركة إلى إجمالي موجودات الشركة، والتي أثبتت الكثير من الدراسات أن هناك علاقة طردية بين الحجم وكفاءة الأداء، وذلك من خلال تحقيق إقتصاديات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى المزيد من الفاعلية في تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة المخرجات، وتحسين أداء الشركة، وتقليل المخاطر (carl,2001)، أما الشركات صغيرة الحجم فتسعى إلى البقاء في السوق والإندماج مع الشركات الكبرى، وسوف يتم قياس ذلك المتغير من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات، وذلك لإستبعاد أثر القيم المتطرفة لبعض الشركات (adams,2003) (carl,2001)، ويتضح من الجدول رقم (٢٣) بملاحق البحث أن هناك (١٤) شركة يزيد إجمالي موجوداتها عن مليار ريال، وهو ما يشير إلى زيادة كفاءة الأداء لدى هذه الشركات، كما أن هناك (٨) شركات تعاني من نقص في حجم الموجودات لديها، مما يزيد من فرصة مواجهتها للمخاطر كنتيجة لعدم وجود غطاء كافي من الأصول لمواجهة الأخطار.

نتائج تقييم الأداء العام لسوق التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية:-

يمكن من خلال تجميع نتائج المؤشرات السابقة تقديم تقييم عام للأداء المالي لسوق التأمين بالمملكة العربية السعودية، والجدول التالي يقدم ملخص النتائج التي تم التوصل إليها:-

وقد توصل (Adams,2003) إلى وجود علاقة طردية بين الأداء المالي لشركات التأمين ومخاطر التأمين، ويتم الاعتماد في حساب هذا المؤشر على نسبة الخسارة لإحتساب مخاطر التأمين. ويتضح من الجدول رقم (٢١) بملاحق البحث أن هناك (٦) شركات قد تعدى متوسط معدل الخسارة لديها ١٠٠%، مما يشير إلى وجود خلل إكتواري لديها في نظام التسعير بالإضافة إلى التقدير السيئ لحجم التعويضات.

-معدل النمو (Growth rate) (معدل التغيير في صافي الأقساط) :-

ويعكس هذا المؤشر مقدار النمو في حجم أقساط الشركة، وهو الأمر الذي يعكس مدى الاستقرار في النشاط التأميني والاستثماري، مما يُمكن الشركة من التحكم والرقابة في معدل الأخطار التي تتعرض لها وكذلك القدرة الإكتتابية للشركة (طعيمة، ٢٠٠٢)، و طبقاً لما ورد بالدراسات السابقة وما تلتزم به هيئات الأشراف والرقابة فإن المدى المقبول لهذه النسبة (-١٠) - (٣٠). والجدول رقم (٢٢) يوضح أن هناك (١٦) شركة قد حققت نتائج مقبولة، بينما هناك (٦) شركات قد حققت نتائج سلبية، مما يشير إلى الإنكماش في حجم الأقساط، الأمر الذي يؤكد على إنخفاض قدرة الأجهزة الإكتتابية لدى هذه الشركات، وقد حققت (١٢) شركة معدلات تزيد عن المدى المقبول، مما قد يعكس دخولها في عمليات واسعة النطاق قد تفوق قدرتها الإكتتابية.

جدول رقم (١) يوضح ملخص نتائج التقييم المالي للشركات محل الدراسة

المؤشر	عدد الشركات التي تتفق نتائجها والمدى المقبول	النسبة %	المؤشر	عدد الشركات التي تتفق نتائجها والمدى المقبول	النسبة %	المؤشر	عدد الشركات التي تتفق نتائجها والمدى المقبول	النسبة %
نسبة المصروفات والعمولات	29	0.85	نسبة الفائض على الملكية	16	0.47	معدل الإحتفاظ	29	0.85
معدل الإحتفاظ	29	0.85	معدل النمو	16	0.47	الرفعة المالية	30	0.88
الرفعة المالية	30	0.88	معدل الفائض على الأصول	12	0.35	معدل التغيير	27	0.79
معدل التغيير	27	0.79	معدل التغير في حقوق المساهمين	23	0.68	معدل الخسارة	28	0.82
معدل الخسارة	28	0.82	المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة	12	0.35	نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول	24	0.71
نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول	24	0.71	جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين	11	0.32	نسبة المصروفات	26	0.76
نسبة المصروفات	26	0.76	نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين	12	0.35	حجم الشركة	26	0.76
حجم الشركة	26	0.76	نسبة الأقساط المكتتبة إلى الأصول السنلة	8	0.24			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

٢- لدى هذه الشركات، وما يؤكد هذه النتيجة زيادة عدد الشركات التي حققت المدى المقبول لمؤشر
 ٣- نسبة المصروفات، وهو ما يشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام المصروفات في توليد الأقساط.
 ٤- نجد أن ٨٥% من الشركات قد حققت معدلات ملائمة فيما يتعلق بمؤشر "معدل الإحتفاظ"، وهو ما يؤكد قدرة الشركات على الإحتفاظ بالأخطار وعدم الاعتماد بشكل كبير على معيدي التأمين.
 ٥- يتفوق سوق التأمين السعودي أيضاً فيما يتعلق بمؤشر الرافعة المالية حيث نجد أن ٨٨% من الشركات لا تعتمد على الديون بشكل كبير في

المؤشرات المالية الإيجابية للأداء المالي لشركات سوق التأمين التعاوني السعودي: -

يتضح من الجدول السابق أن سوق التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية يعكس مجموعة من نقاط القوة، والتي تميز الأداء المالي للشركات المكونة لذلك القطاع تتمثل في الآتي: -

١- يأتي على رأس المؤشرات الإيجابية لسوق التأمين السعودي "نسبة المصروفات والعمولات" حيث أن ٨٥% من الشركات قد حقق المعدل المقبول، وهو ما يعكس كفاءة الجهاز التسويقي

- نجد أن هناك ٢٤% فقط من الشركات قد حققت المعدل المقبول، وهو ما يشير إلى عدم كفاءة الأصول المتداولة لمواجهة الإلتزامات.
- ٢- لم تحقق ٦٥% من الشركات المعدل الملائم فيما يتعلق بمؤشر " صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين "، الأمر الذي يؤكد عدم كفاءة حقوق الملكية كمصدر لتمويل الأصول وتوليد الفائض.
- ٣- هناك ٦٦% من الشركات قد أخفقت في الوصول إلى المعدل المقبول لمؤشر جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين مما يشير إلى عدم كفاءة النشاط الإكتتابي.
- ٤- هناك أيضاً ٦٥% من الشركات لم تحقق المدى المقبول لمؤشر المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة، مما يؤكد على عدم قدرة الأقساط المحصلة على تغطية الأخطار التي تتعرض لها هذه الشركات.
- ٥- فيما يتعلق بمعدل الفائض على الأصول فقد أخفقت ٦٥% من الشركات في تحقيق المعدل الملائم، وهو ما يشير إلى عدم فاعلية الأصول في توليد الفائض.
- ٦- لم تحقق ٦٥% من الشركات المعدل الملائم بالنسبة لمؤشر "معدل النمو"، وهو الأمر الذي يعكس عدم الاستقرار في النشاط التأميني والاستثماري.

ومن خلال رؤية الباحثين التحليلية للنتائج السابقة يمكن رفض الفرض العدمي الأول وقبول الفرض البديل القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، وأخيراً فإنه من الملاحظ أنه على الرغم من أن هناك بعض

- تمويل الأصول الموجودة لديها، وهو ما يبعدها عن خطر الإفلاس.
- ٦- يتضح أيضاً أن ٧٩% من الشركات قد حققت معدلات ملائمة فيما يتعلق بمؤشر الإلتزامات إلى الأصول السائلة مما يشير إلى قدرة هذه الشركات على سداد الإلتزامات.
- ٧- هناك تفوق في السوق السعودية للتأمين فيما يتعلق بمؤشر نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول وهو ما يزيد من درجة الضمان المطلوبة لحملة الوثائق، كما يلعب حجم شركات التأمين السعودية دوراً هاماً في جذب المزيد من الأقساط، وبالتالي تحسين مستوى الأداء المالي، وذلك من خلال ما يوفره لها من مزايا إقتصادية الحجم الكبير التي تعمل على تخفيض التكاليف عند زيادة الأقساط.
- ٨- نجد أيضاً أن ٨٢% من الشركات قد حققت معدلات مقبولة بالنسبة إلى مؤشر معدل الخسارة، وهو الأمر الذي يشير إلى كفاية الأقساط المحصلة لسداد التعويضات.
- ٩- هناك ٤٧% فقط من الشركات قد حققت معدلات ملائمة لمؤشر نسبة الفائض على الملكية مما يؤكد على كفاءة الجهاز التسويقي لهذه الشركات في جذب المزيد من الأقساط.

أوجه القصور المصاحبة للأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة: -

- يتضمن الجدول السابق أيضاً مجموعة من المؤشرات المالية التي تمثل أوجه قصور في الأداء المالي لسوق التأمين التعاوني سعودي تتمثل في الآتي: -
- ١- يأتي مؤشر "المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة " على رأس هذه المؤشرات السلبية حيث

الشركات من خلال الاعتماد على العلاقات المركبة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج (أبو بكر، ٢٠١٠)، حيث يتم التوصل إلى دالة تعمل على تحديد إنتماء مشاهدة معينة لمجتمع ما من بين عدة مجتمعات، من خلال قياس بعض المتغيرات التي يمكن عن طريقها تحديد المجتمع الذي تنتمي إليه هذه المشاهدة (العباسي، ٢٠١١)، ويفضل استخدام هذا الأسلوب عندما يكون المتغير التابع وصفي ذو وجهين أو أكثر (جودة، ٢٠٠٨).

النموذج المقترح: يمثل النموذج المقترح آلية لتصنيف شركات التأمين اعتماداً على مجموعة من المؤشرات التي تقيس نتائج أداء الشركة، وقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل التمايز كأساس لتصنيف شركات التأمين تبعاً لكفاءة الأداء المالي، واعتمد الباحثان على حزم البرامج الإحصائية الجاهزة SPSS في تشغيل البيانات، وفيما يلي عرض لمتغيرات النموذج ومخرجات تشغيل البرنامج الإحصائي:

١- **المتغيرات التفسيرية:** وتشمل المؤشرات المالية التي اعتمدها عليها الباحثان في تقييم شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها ١٥ مؤشر.

٢- **المتغير التابع:** يعتمد تقييم الأداء المالي للشركة على الكثير من المقاييس لعل أهمها " الفائض على الأصول"، والتي تقيس مدى فاعلية إدارات شركات التأمين في توليد الفائض من خلال الأصول المتوافرة لديها، كما تقيس نسبة الدخل المتولد إلى إجمالي الأصول بغض النظر عن مصدر الدخل سواء أكان من الاستثمار أم من النشاط التأميني، ويعكس هذا المؤشر كفاءة الأصول في توليد الفائض، والمعدل النمطي

المؤشرات المالية التي تمثل أحد الجوانب الإيجابية لهيكل سوق التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، إلا أنه لايزال هذا القطاع يعاني من العديد من السلبيات سواء الإدارية أو الفنية المتعلقة بعملية إعادة التأمين أو التسعير أو الإكتتاب أو الملاءة المالية.

المبحث الخامس

تصنيف شركات التأمين التعاوني

بالمملكة العربية السعودية طبقاً

لمؤشرات الأداء المالي

مقدمة:

تمثل النماذج الإحصائية أحد أهم الأدوات التي تعالج أوجه القصور التي صاحبت الاعتماد على قيم المؤشرات المالية منفردة، وذلك لعدم قدرة هذه المؤشرات منفردة على ترتيب شركات التأمين تبعاً لكفاءة أدائها المالي، وعلى ذلك فقد اعتمد الباحثان على البيانات المتاحة من سوق التأمين السعودي وباستخدام مؤشرات الأداء المالي باقتراح نموذج كمي لتصنيف شركات التأمين تبعاً للأداء المالي، وذلك بهدف التأكد من سلامة مركزها المالي، وسوف يستخدم الباحثان أسلوب تحليل التمايز، وذلك لما يوفره هذا الأسلوب من أدوات تتفق وهدف البحث.

إسلوب تحليل التمايز:

يعتمد الكثير من المحللين الماليين على استخدام هذا الأسلوب في عملية التنبؤ حيث يعتبر الأسلوب الأكثر تطبيقاً لاعتماده على مجموعة من المؤشرات المالية للشركات بغرض تصنيفهم إلى مجموعتين أو أكثر تبعاً لمستوى الأداء، كما يهدف هذا الأسلوب إلى تقديم نموذج يعمل على تصنيف

لهذا المؤشر هو أكثر من ٥%، ولما كان أسلوب تحليل التمايز يعتمد على أن يكون المتغير التابع متغير وصفي، فقد قام الباحثان بتحويل المتغير التابع والتمثل في نسبة الفائض إلى الأصول " إلى متغير وصفي، كما يتضح من الجدول التالي :-

جدول رقم (٢) يوضح التصنيف الوصفي المقترح للمتغير التابع

نسبة الفائض إلى الأصول %	أقل من (١٠-)	صفر (١٠-)	صفر - ١٠	١٠ - ٢٠	أكثر من ٢٠
مستوى الأداء	سيئ جداً	سيئ	مقبول	جيد	جيد جداً

المصدر: من إعداد الباحثين.

دالة التمايز: وهي تمثل توليفة خطية من المتغيرات المستقلة يتم اختيارها لقوتها التمايزية، وتستخدم للتنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة، ويتم تقدير القيمة التنبؤية لدالة التمايز (Z) لكل شركة على حدة، وتأخذ الدالة الخطية الشكل التالي (العباسي، ٢٠١١) :-

$$Z_{ij} = B_0 + B_1 x_1 + B_2 x_2 + B_3 x_3 + \dots + B_{15} x_{15}$$

حيث أن Z_{ij} : قيمة (Z) التمييزية لدالة التمايز i لشركة j . B_0 : قيمة الثابت.
 B_i : معاملات التمايز للمتغيرات المستقلة.
 x_{ij} : المتغيرات المستقلة (١٥ متغير).
 قام الباحثان بإدخال قيم جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الذي يمثل مستوى الأداء المالي لشركات التأمين، وباستخدام الطريقة التدريجية Stepwise، وهي من أساليب تحليل التمايز التي تعمل على إدخال المتغيرات المستقلة للنموذج تبعاً لقدرتها على التمييز بين مستويات الأداء المالي بين الشركات، وعند مستوى معنوية ٥%، تم التوصل للنتائج التالية :-

جدول رقم (٣) يوضح قيم ويلكس لامدا واختبار (F) الاحدادي لمستويات الأداء الخمسة

المتغير	Wilks' Lambda	اختبار F	Sig.
معدل الخسارة	.567	5.546	.002
نسبة المصروفات والعمولات	.692	3.232	.056
الفائض على الملكية	.375	12.072	.000
صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين	.935	.501	.735
المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة	.925	.588	.674
حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول	.822	1.565	.210
جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين	.936	.496	.738
معدل الاحتفاظ	.939	.474	.755
معدل التغيير في حقوق المساهمين	.812	1.677	.182
المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبة	.884	.952	.448
الالتزامات إلى الأصول السائلة	.936	.498	.737
الرافعة المالية	.898	.824	.521
نسبة المصروفات	.906	.753	.564
معدل النمو	.898	.822	.522
حجم الشركة	.763	2.253	.088
بوكس ام $Box, S, M = 48.312$ $F = 7.041$ $Sig = 0.000$			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

هذه النتيجة حيث يعتمد الإختبار على إدخال المتغيرات التي لها أقل قيمة للامداد، وبذلك يستبعد المتغيرات التي ليس لها معنوية في دالة التمايز، وبالتالي يكون عدد دوال التمايز الناتجة دالتين، كما يتضح من الجدول عدم تساوي مصفوفة التغيرات بين مستويات الأداء، وهو الأمر الذي يؤكد اختبار بوكس M Boxes ، ومن ثم يمكن القول بتجانس مفردات المجتمع إذ أن مستوى الدلالة يساوي 0.000، والجدول التالي يوضح نتائج دالتين التمايز:-

جدول رقم (٤) يوضح نتائج دالتين التمايز

Function	Eigenvalue	% of Variance	Canonical Correlation	Wilks' Lambda	Chisquare	Df	Sig.
1	2.060 ^a	80.0	.821	.216	45.272	8	.000
2	.516 ^a	20.0	.583	.660	12.276	3	.006

a. First 2 canonical discriminant functions were used in the analysis.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

بلغ ٠.٨٢١، كما بلغ ٠.٥٨٣ للدالة الثانية، كما أن نسبة التباين تفسر بنسبة ٨٠% اعتماداً على الدالة الأولى و ٢٠% باستخدام الدالة الثانية، والجدول التالي يوضح قيمة أحمال التمايز (الارتباط الهيكلي Structure Matrix) والمعاملات المعيارية وغير المعيارية لنموذج التمايز والتي توضح الأهمية النسبية للمتغيرات في التمييز بين مستويات الأداء الخمسة:-

يوضح الجدول السابق القيم المحسوبة لقيمة ويلكس لامدا، واختبار F للمتغيرات المستقلة، وقيمة إحصائية الاختبار والتي تستخدم في إختبار مدى تساوي المتوسطات بين مستويات الأداء وقدرة المتغيرات المستقلة في التمييز بينها، حيث يتضح من قيم إحصائية الإختبار الواردة بالجدول أن متغيري معدل الخسارة ونسبة الفائض إلى الملكية هي المتغيرات التي سوف يتم الاعتماد عليها في التمييز بين المستويات المختلفة للأداء المالي، وذلك عند مستوى معنوية ٥%، كما تؤكد قيم لامدا على

ويتضح من الجدول السابق إمكانية قبول النموذج والاعتماد عليه في التصنيف وذلك بالنسبة لكل من الدالتين، حيث بلغت قيمة إحصائية الإختبار (٠.٠٠٠٦، ٠.٠٠٠٠) على الترتيب، كما بلغت قيمة إحصائية ويلكس لامدا (٠.٢١٦، ٠.٦٦٠) وهو يتبع توزيع كآ ب درجات حرية تساوي ثمانية للدالة الأولى وثلاثة للدالة الثانية، كما يتضح من النتائج أن قيمة الارتباط التوافقي للدالة الأولى قد

جدول رقم (٥) يوضح أحمال التمايز والمعاملات المعيارية وغير المعيارية لدالتي التمايز

Variable	Structure Matrix		Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients		Canonical Discriminant Function Coefficients	
	Function		Function		Function	
	1	2	1	2	1	2
الفائض على الملكية	.863*	.506	.922	.404	.032	.014
معدل التغيير في حقوق المساهمين	.363*	-.015-				
نسبة المصروفات	-.320*	.038				
المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة	-.160*	.005				
الإلتزامات إلى الأصول السائلة	.110*	.077				
الرفعة المالية	.076*	-.024-				
معدل الخسارة	-.401-	.916*	-.509-	.869	-.064-	.110
نسبة المصروفات والعمولات	-.350-	.826*				
حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول	.066	.541*				
حجم الشركة	.292	-.513*				
المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتية	.050	.473*				
جملة الأقساط المكتتية إلى حقوق المساهمين	.126	-.352*				
صافي الأقساط المكتتية إلى حقوق المساهمين	.125	-.351*				
معدل الإحتفاظ	-.009-	-.308*				
نسبة الحصة السوقية	.220	-.264*				
معدل النمو	.179	-.214*				
(Constant)					.827	-1.346-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

ويتضح من الجدول السابق أن أحمال التمايز ومتغير (الفائض إلى الملكية) قد ساهم بنسبة ٨٦.٣% في التمييز بين مستويات الأداء الخمسة الناتجة من دالة التمايز الأولى و ٥٠.٦% للدالة الثانية، وأن متغير معدل الخسارة قد ساهم بنسبة ٩١.٦% للدالة الثانية، كما أن المعامل المعياري لكل من المتغيرين هما (٠.٥٠٩-، ٠.٩٢٢) للدالة الأولى، و(٠.٤٠٤، ٠.٨٦٩) للدالة الثانية، والمعاملات غير المعيارية للمتغيرين (٠.٠٣٢-، ٠.٠٦٤) والثابت يساوي ٠.٨٢٧ للدالة الأولى، والمعاملات غير المعيارية للمتغيرين (٠.٠١٤، ٠.١١) والثابت يساوي ١.٣٤٦ للدالة الثانية. وتأخذ دالتي التمايز الشكل التالي:

$$Z_{1i} = 0.827 - 0.064 x_{1i} + 0.032 x_{2i}$$

$$Z_{2i} = -1.346 + 0.110 x_{2i} + 0.014 x_{2i}$$

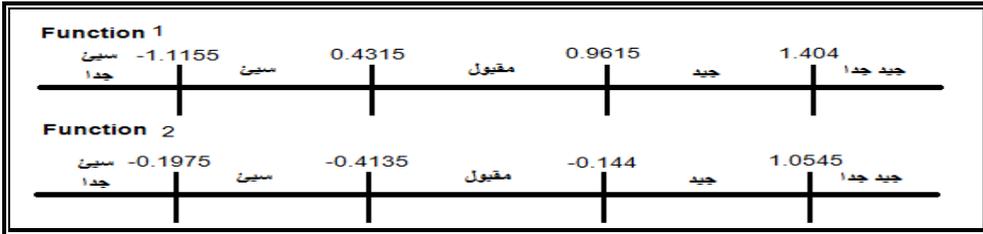
حيث أن :-
 Z_{1i} = قيمة (Z) التمييزية لدالة التمايز للشركة i.
 X_{1i} = معدل الخسارة للشركة i ، X_{2i} = نسبة نقاط القطع لكل من الدالتين كما يلي :-
 الفائض إلى الملكية للشركة أ

جدول رقم (٦) يوضح مراكز مستويات الأداء المالي لدالتين التمايز ونقاط القطع

Y	Functions at Group Centroids		Cut of point		
	Function			Function	
	1	2		1	2
سيئ جداً	-2.276-	.314	First point	-1.1155	-0.1975
سيئ	.045	-.709-	The second point	0.4315	-0.4135
مقبول	.818	-.118-	The third point	0.9615	-0.144
جيد	1.105	-.170-	The fourth point	1.404	1.0545
جيد جداً	1.703	2.279			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على النتائج الإحصائية لبرنامج SPSS.

والشكل التالي يوضح خط نقاط القطع لكل من الدالتين والمستخدم في تصنيف الشركات بعد تقدير قيمة (Z) التمييزية لكل منها:-



شكل رقم (٤): يوضح خط نقاط القطع

٠٠.٢١٦، بالإضافة إلى أن قيمة الارتباط التوافقي قد بلغت ٠.٨١٢ مما يدل على جودة الدالة التمايزية الأولى، ومن خلال التعويض في هذه الدالة تم التوصل للجدول التالي، والذي يصنف الأداء المالي للشركات اعتماداً على متغيرات النموذج:-

يعتمد الباحثان في التوصل إلى نموذج لتصنيف شركات التأمين على الدالة التمايزية الأولى حيث بلغ قيمة الجذر الكامن (Eigenvalue) ٢.٠٦ وهي أكبر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى أن هذه الدالة التمايزية لها قدرة على تصنيف شركات التأمين طبقاً للأداء المالي، كما بلغت قيمة لامدا

جدول رقم (٧) يوضح تصنيف شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية طبقاً لمستوى الأداء المالي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

تصنيف الاداء المالي						
سمي جداً	سمي	مقبول	جيد	جيد جداً		
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	شركة أكسا للتأمين التعاوني	شركة ساب للتكافل التعاوني	شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	شركة الراجحي للتأمين التعاوني	شركة الأهلي للتكافل	شركة الوطنية للتأمين
شركة أمانة للتأمين التعاوني	شركة الصقر للتأمين التعاوني	الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني "وفا للتأمين"	شركة برفج للتأمين التعاوني	شركة بونا العربية للتأمين التعاوني	شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	
شركة عنابة السعودية للتأمين التعاوني	شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)	شركة التأمين العربية التعاونية	الشركة العالمية للتأمين التعاوني			
شركة الانماء طوكيو مارين	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني "ولاء"	شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني	شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني	شركة التعاونية للتأمين	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	شركة سلامة للتأمين التعاوني	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	شركة إسب العربية للتأمين التعاوني	الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني		
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي						

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل.

شركات التأمين تجنباً لمواجهة خطر التعسر أو الإفلاس.

ولغرض التأكد من مدى مصداقية النتائج السابقة فقد قام الباحثان باختيار أحد الشركات المصنفة على أنها ذات وضع مالي سيئ جداً وأخرى ذات الأداء المالي الجيد جداً، وذلك لتحليل الوضع المالي لكل منهما، والتأكد من كونهما تم تصنيفهما على أسس علمية وعملية سليمة، وعلى ذلك فقد تم اختيار الشركة المتحدة للتأمين التعاوني كأحد الشركات ذات الوضع المالي السيئ جداً، ومن خلال تحليل القوائم المالية للشركة خلال فترة الدراسة نجد أن الوضع المالي للشركة يعاني من عدم الاستقرار كنتيجة لثلاثة عوامل رئيسية، وهي وجود عجز في النشاط التأميني للشركة، كنتيجة لانخفاض الحصة السوقية لها لانخفاض حجم الاصدارات الجديدة، كما أنها تعاني من وجود خلل في هيكل الملكية كنتيجة لانخفاض حجم حقوق المساهمين،

يتضح من الجدول السابق أن نموذج تحليل التمايز قد نجح في تصنيف شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية إلى خمس مستويات للأداء اعتماداً على دالة التمايز التي تم التوصل إليها، ويشير الجدول إلى أن هناك (٧) شركات لها مستوى أداء مالي سيئ جداً، كما أن هناك (١١) شركة قد حققت مستوى أداء مالي سيئ، وقد حققت (٨) شركات مستوى أداء مالي مقبول، بينما حققت (٣) شركات مستوى أداء مالي جيد، كما حققت (٥) شركات مستوى أداء مالي "جيد جداً" خلال فترة الدراسة، وبذلك يمكن رفض الفرضية الثانية، وقبول الفرض القائل بأن المؤشرات المالية المقترحة لها قدرة على التمييز وتصنيف شركات التأمين التعاوني العاملة بالمملكة العربية السعودية، وأخيراً فقد أتضح من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أهمية النموذج المقترح في التوصل إلى تصنيف يقوم على أسس علمية يهدف إلى تحديد مستويات الأداء

الارتفاع الملحوظ لمتوسط نسبة جملة الأقساط المكتتبه إلى حقوق المساهمين والذي بلغ ٧٢٩%، مما يعني عدم كفاءة الشركة للعمل بكامل طاقتها بغض النظر عن سلامة الموقف المالي لها، كما يعكس متوسط معدل التغيير في حقوق المساهمين للشركة خلال فترة الدراسة والذي بلغ -٣٥.٠٦% قصور في أداء الشركة وإنخفاض في معدل أدائها كنتيجة لوجود خلل في هيكل الملكية للشركة.

وتعاني الشركة أيضاً من إنخفاض حجم المخصصات الفنية خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط نسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتبه ٦٣%، مما يشير إلى إنخفاض قدرة الأقساط المحصلة على تغطية الأخطار التي تتعرض لها الشركة من خلال ما تحتفظ به من أقساط، بالإضافة إلى إنخفاض قدرة الأجهزة الإكتتابية لهذه الشركات على جذب المزيد من الأقساط اللازمة لتغطية الأخطار التي تتعرض لها.

كما يتضح أيضاً من خلال تحليل عناصر القوائم المالية للشركة إنخفاض فاعلية الشركة في تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة المخرجات، وتحسين أداء الشركة، وتقليل المخاطر وذلك كنتيجة لانخفاض حجم موجودات الشركة والتي بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة مليار ونصف تقريباً وهو رقم متواضع نسبياً مقارنةً بباقي الشركات المكونة للسوق، وإنعكس ذلك على إنخفاض مؤشر حجم الشركة والذي بلغ ١.٣٨. ومما سبق نجد أن النتائج السابقة تتفق ومخرجات النموذج المقترح لتصنيف الشركات والذي صنف الشركة على أنها ذات أداء مالي سيئ جداً.

فعلى الرغم من أنها حققت فائض في النشاط التأميني خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ إلا أنها قد مُنيت بعجز سنوي خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤، وبدراسة الأسباب وجد حدوث أنكماش في حجم أقساطها المصدرة خلال هذه الفترة مما أدى إلى إنخفاض حجم حصتها السوقية، الأمر الذي جعلها تحقق متوسط معدل فائض على الأصول بلغ -٦.٤٩%، كما أثر أيضاً رقم الفائض في إنخفاض متوسط نسبة الفائض إلى الملكية وخروجه عن المدى المقبول حيث بلغ -٥٤.٩٤%، مما يشير إلى عدم كفاءة السياسة الإكتتابية والإستثمارية، ويتطلب ذلك من الإدارة وضع خطة متكاملة لمعالجة أوجه القصور التي ترتبط بأداء الجهاز التسويقي لهذه الشركة.

ومن خلال مراجعة القوائم المالية للشركة وجد أيضاً تدني في حجم حقوق المساهمين خلال فترة الدراسة والتي بلغت في المتوسط ٣٠٠ مليون ريال مقارنةً بالتطور السنوي لصافي الأقساط المكتتبه، مما جعل الشركة تخرج أيضاً خارج المدى الملائم لمؤشر نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى حقوق المساهمين والذي بلغ ٥١٩%، مما يدل على عدم الإهتمام بعنصر السيولة كأحد العناصر التي تمكن الشركة من سداد إلتزاماتها، كما يدل ذلك على عدم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتداولة كمدخلات لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة إلتزامات هذه الشركات.

وكنتيجة لانخفاض حجم حقوق المساهمين نجد أن الشركة على الرغم من تحقيقها مدى ملائم لمتوسط نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول إلا انه معدل منخفض نسبياً مقارنةً بباقي الشركات المكونة للسوق، وينعكس ذلك أيضاً على

إجمالي الأصول للشركة خلال فترة الدراسة ٢٠.٩% وهي بذلك تقع داخل المدى الملائم لهذه النسبة، وبالتالي فهي تحقق مستوى ملائم لدرجة الضمان المطلوبة لحملة الوثائق، وكذلك تحقق التوازن بين حقوق المساهمين وبين إجمالي الأصول، بما يدعم الثقة في الشركة قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي.

وقد حققت الشركة معدل جيد أيضاً فيما يتعلق بمؤشر معدل الاحتفاظ والذي بلغ ٨٥.٣%، مما يشير إلى قدرة الشركة المرتفعة للاحتفاظ بالأخطار. أما عن حجم الشركة فقد أحرزت التعاونية أعلى مؤشر لحجم الشركة والذي بلغ ٩.٩٤، مما يؤدي إلى المزيد من الفاعلية في تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة المخرجات، وتحسين أداء الشركة، وتقليل المخاطر. ومما سبق يتضح بشكل عام أن الشركة قد حققت الكثير من المؤشرات الإيجابية والتي تتفق والمعدل المقبول، بالإضافة إلى دورها الريادي في السوق السعودي، وكل ذلك يتفق والنتائج التي خرج بها النموذج المقترح كون هذه الشركة ذات أداء مالي جيد جداً.

النتائج والتوصيات

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات كما يلي:

أولاً: أهم نتائج الدراسة

١- معنوية علاقة التمايز المقترحة والتي ساهمت في وضع أسس تصنيف علمية وعملية فعالة لشركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية، حيث أتضح من التطبيق:-

أ- أن أحمال التمايز لمتغير (الفائض إلى الملكية) قد ساهمت بنسبة ٨٦.٣% في التمييز بين مستويات الأداء الخمسة الناتجة من دالة

وعلى صعيد آخر فإن شركة التعاونية للتأمين والتي تم تصنيفها من قبل النموذج المقترح على أنها إحدى الشركات ذات الوضع المالي الجيد جداً فقد حصلت الشركة عام ٢٠١٤ على تصنيف A من "ستاندر أند بورز" للعام التاسع على التوالي، وهذا التصنيف يعد أعلى تصنيف حصلت عليه شركة تأمين سعودية، وكذلك تم اختيار الشركة كأكبر شركة تأمين عربية وخليجية من حيث إجمالي أقطاب التأمين المكتتبه.

وقد بلغ فائض النشاط التأميني للشركة ٥٢١ مليون ريال عام ٢٠١٠ كما بلغ ٤٧٤ مليون ريال عام ٢٠١١ وبلغ ٢٧٢ مليون ريال عام ٢٠١٢، أما عام ٢٠١٣ فقد حققت الشركة عجز في النشاط التأميني، مما إنعكس على معدل الفائض على أصول الشركة خلال فترة الدراسة والذي بلغ في المتوسط ٤.٧٢%، وهي تتفق مع المدى المقبول لهذا المعدل، مما يعكس كفاءة الأصول في توليد الفائض. كما تميزت الشركة بالفاعلية في استخدام المصروفات في توليد الأقطاب، حيث بلغت مؤشر نسبة المصروفات للشركة خلال فترة الدراسة ٠.٩٢%. وقد بلغت نسبة الفائض إلى الملكية للشركة خلال فترة الدراسة ٢٢.٥٩%، مما يعكس كفاءة حقوق الملكية كمصدر لتمويل الأصول في توليد الفائض، ويدل أيضاً على كفاءة السياسة الإكتتابية والاستثمارية للشركة.

وتتميز الشركة أيضاً بكفاءة حقوق المساهمين كأحد مصادر التمويل الداخلي في تمويل الأصول المنتجة للأقطاب، مما يعني أن الشركة تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، ويتضح ذلك من خلال مؤشر نسبة صافي الأقطاب إلى حقوق الملكية والذي بلغ 255%. وقد بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى

ب- ابتعدت أكثر من نصف عدد الشركات محل الدراسة عن المدى الملائم لمؤشر "معدل العائد على الأصول"، وهو الأمر الذي يشير إلى أن السوق السعودية للتأمين التعاوني يفتقد إلى معايير جيدة لرسم السياسة المالية للشركات العاملة فيه.

ج- هناك إتجاه جيد لدى الشركات المكونة لقطاع التأمين لاستخدام المصروفات بشكل كفي لإنتاج الأقساط، مما يدل على كفاءة الجهاز الإداري في إدارة المصروفات بالإضافة إلى كفاءة الجهاز التسويقي للشركات المكونة لقطاع التأمين السعودي في جذب الأقساط.

د- يعاني قطاع التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية من خلل في كفاءة النشاط الإكتيبي حيث أن هناك ٢١ شركة قد حققت نتائج لا تتفق والمدى المقبول، وذلك كنتيجة لعدم كفاءة الإدارة في الاستفادة من حقوق المساهمين كمصدر للتمويل.

هـ- فيما يتعلق بمؤشر "نسبة المصروفات والعمولات" حققت ٨٥% من الشركات المعدل المقبول وهو ما يعكس كفاءة الجهاز التسويقي لدى هذه الشركات.

و- حققت ٨٥% من الشركات معدلات ملائمة فيما يتعلق بمؤشر "معدل الاحتفاظ" وهو ما يؤكد قدرة الشركات على الاحتفاظ بالأخطار وعدم الاعتماد بشكل كبير على معيدي التأمين.

ز- يتفوق سوق التأمين السعودي فيما يتعلق بمؤشر الرافعة المالية فنجد أن ٨٨% من الشركات لا تعتمد على الديون في تمويل

التمايز الاولي و٥٠.٦% للدالة الثانية، وأن متغير معدل الخسارة قد ساهم بنسبة ٩١.٦% للدالة الثانية.

ب- تأخذ الدالتي التمايز للنموذج المقترح لتصنيف شركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية الشكل التالي:-

$$Z_{1i} = 0.827 - 0.064 x_{1i} + 0.032 x_{2i}$$

$$Z_{2i} = -1.346 + 0.110 x_{2i} + 0.014 x_{2i}$$

حيث أن: Z_{1i} = قيمة (Z) التمييزية لدالة التمايز للشركة i ، x_{1i} = معدل الخسارة للشركة i ، x_{2i} = نسبة الفائض إلى الملكية للشركة i

ج- أوضحت نتائج تحليل التمايز للأداء المالي لشركات التأمين العاملة بالمملكة العربية السعودية أن هناك (٧) شركات لها مستوى أداء مالي سيئ جداً، و(١١) شركة قد حققت مستوى أداء مالي سيئ، و(٨) شركات قد حققت مستوى أداء مالي مقبول، و(٣) شركات حققت مستوى جيد، و(٥) شركات حققت مستوى "جيد جداً"، وذلك خلال فترة الدراسة.

٢- عند تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٤م توصل الباحثان إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الملاءة المالية لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، حيث اتضح من خلال تطبيق المؤشرات المالية النتائج التالية :-

أ- يسيطر التأمين الصحي على أكثر من نصف حجم السوق، يليه تأمين المركبات بنسبة ٢٢%، كما أن هناك ثلاث شركات تسيطر على ٥١.٤% من حجم سوق التأمين وهي على الترتيب (التعاونية - ميدغلف - بوبا).

نشاط التأمين بشكل دوري وللتنبؤ بأي إنحرافات غير مواتية في أنشطة الأداء المالي لهذه المؤسسات.

٢- ضرورة تطوير الآليات التي تمكن الأجهزة الرقابية من فرض الرقابة على نتائج الأداء المالي لشركات التأمين ومقارنتها بالأهداف المعيارية المحددة من قبل وتحديد الإنحرافات ومحاولة معالجتها.

٣- ضرورة حث الباحثين على تقديم المزيد من النماذج الكمية التي تهدف إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، والتي تمثل أحد أهم أدوات الأجهزة الرقابية في ضبط أداء شركات التأمين.

٤- إصدار القوانين والتشريعات التي تتعلق بإتاحه بيئة تنافسية تبعد عن ممارسات المنافسة الضارة التي تضر بالمركز المالي للشركة وبحقوق حملة الوثائق والمساهمين.

٥- ضرورة العمل على وضع سياسة سريعة لدمج بعض الكيانات التأمينية القائمة، لتكوين وحدة إقتصادية قادرة على المنافسة المحلية والإقليمية.

٦- ضرورة تحقيق حالة من التوازن بين كل من عنصري السيولة والإلتزامات التي تقع على عاتق شركات التأمين وذلك حتى لا تواجه هذه الشركات حالة من حالات إنخفاض السيولة كنتيجة للإلتزامات الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس المال.

٧- ضرورة تبني النموذج المقترح من قبل أجهزة ومؤسسات الدولة الرقابية بهدف تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، الأمر الذي يقدم أداة للإبذار المبكر تجاه التعسر أو الفشل المالي.

الأصول الموجودة لديها وهو ما يبعدها عن خطر الإفلاس.

ح- لم تحقق ٦٥% من الشركات المعدل الملائم فيما يتعلق بمؤشر "صافي الأقساط المكتتية إلى حقوق المساهمين" الأمر الذي يؤكد عدم كفاءة حقوق الملكية كمصدر لتمويل الأصول لتوليد الفائض.

ط- لم يحقق ٥٣% من الشركات المعدل الملائم بالنسبة لمؤشر "معدل النمو" وهو الأمر الذي يعكس عدم الاستقرار في النشاط التأميني والاستثماري بالقطاع التعاوني .

ي- تشير نتائج مؤشر الفائض إلى الملكية إلى أن هناك ١٨ شركة قد أخفقت في تحقيق الحد الأدنى للمعدل المطلوب، الأمر الذي يشير إلى عدم كفاءة السياسة الإكتتابية والاستثمارية لهذه الشركات.

٣- يعتمد المحللين الماليين على استخدام أسلوب تحليل التمايز في عملية التنبؤ حيث يعتبر الإسلوب الأكثر تطبيقاً لإعتماده على مجموعة من المؤشرات المالية لمجموعة من الشركات بغرض تصنيفهم إلى مجموعتين أو أكثر تبعاً لمستوى الأداء.

٤- يمثل استخدام النماذج الإحصائية أحد أهم الأدوات التي تعالج أوجه القصور التي صاحبت الاعتماد على قيم المؤشرات المالية منفردة وذلك لعدم قدرتها على ترتيب شركات التأمين تبعاً لكفاءة ادائها المالي.

ثانياً: التوصيات

١- إن استقرار شركات التأمين التعاوني والاستمرار في عملها يتطلب ضرورة وضع آليات للتأكد من سلامة المركز المالي للمنشآت التي تمارس

المراجع

المراجع العربية:-

١. أبو بكر، عبد أحمد " تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة (بالتطبيق على سوق التأمين المصري) "، المجلة المصرية للدراسات التجارية - جامعة المنصورة / مج ٣٤ ع ٣، (٢٠١٠).
٢. أحمد، محمود جلال - الكسار، طلال، "استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (ال فشل المالي)"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة، (٢٠٠٩).
٣. إسماعيل، عماد، عبد الجليل، علي، " قياس فاعلية إعادة التأمين في تحقيق استقرار الملاءة المالية بشركات التأمين التعاوني "، الملتقى الخامس للتأمين التعاوني - الهيئة الإسلامية العالمية للإقتصاد والتمويل، (٢٠١٤).
٤. الابجي، كوثر، " دراسات في المحاسبة الادارية: التحليل المالي في المشروعات "، بدون ناشر، القاهرة، (٢٠٠٨).
٥. الجمل، محمود عبد العزيز، "استخدام التحليل العنقودي لتقييم الأداء التنظيمي ود راسة للاستجابات الإدارية لإنخفاض مستوى الأداء في قطاع الأعمال الصناعي"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، ع ٢٩ (٢٠٠٠).
٦. الخولي، حسني أحمد، "التحديد الكمي للمستهدف من الطلب على فرع تأمين الحريق في ضوء المحددات المرتبطة بتحقيقه بسوق
- التأمين المصري"، مجلة الرائد العربي، السنة ٢٦- العدد ١٠٧- الربع ٤، صادرة عن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين بدمشق، سورية، (٢٠١٠).
٧. الراوي، خالد" التحميل المالي لمقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة (٢٠٠٠).
٨. الزبيدي، حمزة محمود "التحليل المالي: تقييم الأداء المالي: تقييم الأوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، مؤسسة (٢٠٠٠).
٩. العباسي، عبد الحميد محمد،"تحليل التمايز تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS"، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - جامعة القاهرة (٢٠١١).
١٠. الغصين، راغب، "أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد ٣٦، العدد ٣، (٢٠١٤).
١١. جودة، صلاح، "التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام spss"، دار وائل للنشر، ط١، الاردن - عمان (٢٠٠٨).
١٢. حسين، حساني، "دور استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات و تحسين أداء شركات التأمين الجزائرية (دراسة كمية لأدوات تقييم الأداء)"، جامعة حسيبة بن بو علي - الشلف - الجزائر (٢٠٠٩).
١٣. حسين، حساني، "استخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمينية"، الملتقى الدولي

التأمين السعودية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن والثلاثون - المجلد العاشر، (٢٠١٥).

٢٠. واصف، جمال عبد الباقي، " نموذج إحصائي لتقييم كفاءة الأداء المالي لشركات التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة (٢٠٠١).

التقارير :-

٢١. التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، العدد الحادي والخمسون ١٤٣٦ هـ (٢٠١٥).

٢٢. هيئة الإشراف على التأمين، الملاءة المالية ونظم الإنذار المبكر في شركات التأمين، (٢٠١٤).

المراجع الأجنبية :-

23. Adams .M and Muckle," the determinants of corporate financial performance in the Bermuda insurance market ", Applied Financial Economics, Volume 13, Issue 2, 2003
24. Ana-Maria, Burca, " The Determinants of Financial Performance in the Romanian Insurance Market", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences ,Vol. 4, No.1,(2014).
25. Carl R. Chen, Thomas L .Steiner and Ann Marine White ," Risk taking behavior and ownership in the United State life insurance industry", Applied Financial Economics, (2001).
- 26.Charumathi, B,"On the Determinants of Profitability of Indian Life Insurers – An Empirical Study",

السابع حول : "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول" جامعة حسبية بن بوعلي بالشاف، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، (٢٠١٢).

١٤. حسين، محمد نادی عزت، "تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقا للإتجاهات الحديثة (دراسة مقارنة)"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، (٢٠٠٦).

١٥. حمودة، إبراهيم أحمد عبد النبي، " الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء لشركات التأمين"، جامعة الإسكندرية - مصر (<http://ww-w.feculty.ksa.edu.sa>) (١٩٩٨).

١٦. سليمان، عفاف محمد " استخدام التحليل العقودي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على سوق التأمين الأردني"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف، ع ٣ (٢٠٠٦).

١٧. طباببية، سليمة، "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين"، الجزائر (٢٠١٠).

١٨. عبد الرحيم، خليل عليان، " فرص وتحديات وسبل تطوير سوق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد ١٨ عدد ١، ٢٠١١.

١٩. قندوز، عبد الكريم أحمد، " هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة

- Proceedings of the World Congress on Engineering, Vol. 1, London, UK, (2012).
27. Christopher O, Brien, "Insurance Regulation and Global Financial Crisis : A problem of low probability events", The Geneva paper, (2010).
 28. Doron Nissim, "Analysis and valuation of insurance companies", Columbia Business School, CEA-SA Center for excellence in accounting and security analysis, (20-10).
 29. Gerald , "The Analysis and Use of Financial Statements", 3rd Edition, John Wiley and sons (ASIA) Pte LtdK, (2003).
 30. Kobra Haddadi Moghadam, "Performance comparison of insurance companies", Interdisciplinary Journal Of Contemporary, Vol 4, No7,2012.
 31. Nick Palmer, Scott Tanner, Christine Detrick, Ingo Wagner, " For top insurance companies, customer focus and merger mastery produce superior results", Strategy & Leadership, Vol 35, Issue: 2, (2007).
 32. Over view: Standard & Poor,s Insurer Claims-Paying Ability Ratings " New York : Standar & Poor.s Co (1998).
 33. Pervan, M., Curak, M. and Marijanovic, I. Dynamic Panel ,"Analysis of Bosnia and Herzegovina Insurance Companies' Profitability" ,Recent Researches in Business and Economics, available at <http://www.wseas.us/eLibrary/conferences/2012/Porto/AEBD/AEBD>, (2012).
 34. Ronay A K , Basar Oztaysi, " Performance Measurement Of Insurance Companies by Using Balanced Scorecard and ANP", (http://www.isahp.org/2009Proceedings/Final_Papers/2_AK_Ronay_BalancedScorecardandANP_REV_FIN.pdf), (2009).

ملاحق البحث

جدول رقم (٨) يوضح متوسط معدل الفائض على الأصول لشركات التأمين التعاوني بالمملكة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج لا تتفق والمدى المقبول						الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول					
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
-1.26	ولاء	12	0.74	الدرع	1	3.06	الأهلي	8	12.41	سوليدرتي	1
-2.9	سند	13	2.38	الصفير	2						
-3.51	الجزيرة	14	2.16	العالمية	3						
-5.25	الأهلية	15	1.63	العربية التعاونية	4	2.55	الإتحاد التجاري	10	8.39	بويبا	3
-5.27	وقاية	16	0.94	المتحدة	5						
-5.33	أليانز	17	0.23	إعادة	6	2.43	العربية السعودية	11	4.12	بروج	5
-6.65	عناية	18	0.18	أكسا	7						
-7.25	الانماء	19	0.05	ساب	8						
-10.32	ملاذ	20	-0.17	أسيج	9	2.10	ايس	12	3.15	المتوسط والخليج	7
-10.4	وفاء	21	-0.45	سلامة	10						
-13.51	أمانة	22	-0.67	إتحاد الخليج	11						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على متوسطات سلسلة زمنية من البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (٩) يوضح متوسط نسبة المصروفات لشركات التأمين التعاوني بالمملكة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول					
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
15.82	الصفير	1	10.27	الخليجية	14	1.16	إتحاد الخليج	1
17.23	الراجحي	2	10.83	ايس	15	1.94	ملاذ	2
18.12	العالمية	3	11.54	الوطنية	16	2.23	ولاء	3
21.52	أمانة	4	11.83	أكسا	17	2.45	الدرع	4
			12.41	وقاية	18	3.35	التعاونية	5
24.55	سوليدرتي	5	12.53	سلامة	19	4.16	العربية السعودية	6
			12.79	بروج	20	4.39	المتحدة	7
26.76	عناية	6	12.98	ساب	21	4.67	أليانز	8
			13.74	الجزيرة	22	5.71	الأهلي	9
28.93	الانماء	7	14.16	العربية التعاونية	23	5.95	إعادة	10
			14.25	أسيج	24	6.92	بويبا	11
32.47	سند	8	14.62	الإهلية	25	7.83	الإتحاد التجاري	12
			14.93	وفا	26			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٠) يوضح متوسط نسبة المصروفات والعمولات لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية إلى إجمالي الأقساط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول								
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
33.4	الاهلية	1	19.8	بروج	21	14.6	سلامة	11	4.2	الأهلي	1
			21.2	العربية التعاونية	22	14.7	أكسا	12	4.5	الدرع	2
38.1	الانماء	2	21.5	العالمية	23	14.9	الراجحي	13	6.4	ملاذ	3
			21.7	أسيج	24	15.3	الاتحاد التجاري	14	7.9	التعاونية	4
45.8	سولديرتي	3	22.8	الجزيرة	25	15.7	العربية السعودية	15	8.2	ولاء	5
			23.4	إعادة	26	16.4	وقاية	16	9.4	اتحاد الخليج	6
			23.7	وفا	27	16.7	أمانة	17	10.3	المتوسط والخليج	7
47.2	سند	4	23.9	ساب	28	18.9	الصفير	18	11.5	المتحدة	8
						19.2	الخليجية	19	11.8	بوبا	9
65.7	عناية	5	25.6	الوطنية	29	19.6	ايس	20	14.2	إليانز	10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١١) يوضح متوسط نسبة الفائض إلى الملكية لشركات التأمين التعاوني بالمملكة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج لا تتفق والمدى المقبول				الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول							
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
-10.45	عناية	9	3.74	العربية التعاونية	1	15.32	الأهلي	9	36.27	بوبا	1
						-15.92	سند	10	13.74	الصفير	10
-16.56	الجزيرة	11	2.93	أليانز	2	11.91	الوطنية	11	28.31	الراجحي	3
-19.73	ولاء	12	2.64	المتحدة	3	11.54	الإتحاد التجاري	12	23.82	الخليجية	4
-24.85	الانماء	13	1.93	إعادة	4		21.47	التعاونية	5		
-29.16	الاهلية	14	1.57	أكسا	5	9.91	العربية السعودية	13	19.45	بروج	6
-38.93	ملاذ	15	-0.84	أسيج	6	6.52	ساب	14	17.67	الدرع	7
-42.71	وفا	16	-1.65	سلامة	7		6.11	العالمية			
-48.82	أمانة	17	-2.14	إتحاد الخليج	8	5.08	ايس	16	16.47	المتوسط والخليج	8
-53.15	وقاية	18									

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٢) يوضح متوسط نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول						الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول		
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
84	الدرع	15	639	الوطنية	1	320	التعاونية	1
81	إعادة	16	592	سلامة	2	309	الاتحاد التجاري	2
75	الصقر	17	581	المتحدة	3	274	بروج	3
57	الخليجية	16	562	العربية السعودية	4	269	المتوسط والخليج	4
43	عناية	17	433	وفا	5	258	أليانز	5
35	الجزيرة	18	429	ملاذ	6	239	أسيج	6
21	ساب	19	417	العربية التعاونية	7	234	أمانة	7
18	الانماء	20	407	أكسا	10	219	الراجحي	8
12	ايس	21	183	ولاء	11	214	سند	9
9	سوليدرتي	22	114	الاهلية	12	209	العالمية	10
			109	إتحاد الخليج	13	206	وقاية	11
			94	الأهلي	14	203	بوبا	12

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٣) يوضح متوسط نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية في نهاية عام ٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول						الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول					
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
319	العربية السعودية	19	195	سوليدرتي	10	108	سند	1	12	الخليجية	1
			212	ايس	11	113	ساب	2	18	أسيج	2
			232	العربية التعاونية	12	128	أكسا	3	27	الصقر	3
328	العالمية	21	247	الاهلية	13	131	الانماء	4	34	بروج	4
			251	وقاية	14	156	إعادة	5	45	الأهلي	5
341	المتحدة	22	251	وقاية	14	169	ولاء	6	57	الجزيرة	6
383	أليانز	23	258	إتحاد الخليج	15	179	المتوسط والخليج	7	74	أمانة	
539	وفا	24	274	الوطنية	16	184	ملاذ	8	81	التعاونية	7
			283	عناية	17	186	الإتحاد التجاري	9	89	الراجحي	
672	الدرع	26	291	سلامة	18				94	بوبا	8

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٤) يوضح متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية في نهاية عام ٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول									الشركات التي تحقق نتائج لا تتفق والمدى المقبول		
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
35.3	سوليدرتي	18	19.4	ملاذ	10	12.4	سند	1	1.9	العربية السعودية	1
39.8	إعادة	19	21.8	أمانة	11	12.8	الإتحاد التجاري	2	2.3	العالمية	2
									3.7	وقاية	3
42.6	الجزيرة	20	22.4	المتوسط والخليج	12	13.9	وفا	3	3.9	الوطنية	4
46.1	عناية	21	23.1	ايس	13	14.6	بروج	4	4.2	العربية التعاونية	5
						15.1	الأهلي	5			
57.1	الانماء	22	24.1	ولاء	14	15.6	بوبا	6	6.5	سلامة	6
62.5	الاهلية	23	27.3	أسيج	15	16.2	التعاونية	7	7.1	الراجحي	7
81.3	ساب	24	28.1	الخليجية	16	17.8	إتحاد الخليج	8	8.6	المتحدة	8
									9.1	أليانز	9
									9.8	الدرع	10
			32.4	الصقر	17	18.9	أكسا	9			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٥) يوضح متوسط نسبة جملة الأقساط المكتتبة إلى حقوق المساهمين لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول						الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول		
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
138	سوليدرتي	11	376	أمانة	1	869	العربية التعاونية	1
			359	أليانز	2	738	الوطنية	2
115	إعادة	12	314	ولاء	3	619	بوبا	3
103	الأهلي	13	285	إتحاد الخليج	4	594	الراجحي	4
						541	العربية السعودية	5
74	ساب	14	268	بروج	5	519	سلامة	6
62	الاهلية	15	227	سند	6	483	ملاذ	7
61	الجزيرة	17	184	العالمية	7	461	المتحدة	8
			164	المتوسط والخليج	8	448	وفا	9
29	عناية	18	149	أسيج	9	431	وقاية	10
26	الانماء	19	153	ايس	10	427	التعاونية	11
19	الدرع	20				418	أكسا	12
14	الصقر	21				408	الإتحاد التجاري	13

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٦) يوضح متوسط معدل الإحتفاظ لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول								
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
46.3	العالمية	1	59.1	وفا	21	67.7	الصفير	11	89.4	الراجحي	1
			57.6	الدرع	22	66.9	بروج	12	87.2	سلامة	2
41.4	ولاء	2	55.8	سند	23	66.5	ساب	13	84.7	ملاذ	3
			55.3	عناية	24	65.9	العربية التعاونية	14	83.4	بوبا	4
38.3	ايس	3	54.1	الجزيرة	25	64.7	أمانة	15	81.7	إعادة	5
			53.4	أليانز	26	63.6	الإتحاد التجاري	16	77.8	أكسا	6
36.1	الخليجية	4	52.1	إتحاد الخليج	27	63.1	العربية السعودية	17	74.9	وقاية	7
			61.7	الأهلي	28	60.4	سوليدرتي المتحدة	18	73.1	التعاونية	8
33.7	الانماء	5	50.8	الوطني	29	59.3	المتوسط والخليج	19	71.9	الاهلية	9
			50.3	الوطني	29	59.3	المتوسط والخليج	20	70.6	أسيج	10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٧) يوضح متوسط معدل التغيير في حقوق المساهمين لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول					الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
8.3	الصفير	13	19.5	التعاونية	1	42.6	الاهلية	1
7.1	الجزيرة	14	19.1	الأهلي	2	37.6	العربية السعودية	2
6.4	العربية التعاونية	15	18.6	الراجحي	3			
4.3	إعادة	16	18.3	الخليجية	4	29.2	بوبا	3
3.8	سلامة	17	17.9	المتوسط والخليج	5	21.6	بروج	4
3.2	الإتحاد التجاري	18	16.3	ايس	6	-0.5	المتحدة	5
			15.9	أكسا	7	-3.6	العالمية	6
2.9	وفا	19	15.1	أسيج	8	-7.8	الانماء	7
2.7	عناية	20	13.7	أليانز	9	-9.3	سند	8
2.3	سوليدرتي	21	12.6	الوطني	10	-12.4	ولاء	9
1.2	ملاذ	22	12.1	ساب	11	-15.1	وقاية	10
0.6	إتحاد الخليج	23	10.7	الدرع	12	-19.2	أمانة	11

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٨) يوضح متوسط نسبة المخصصات الفنية وحقوق المساهمين إلى صافي الأقساط المكتتة لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول					الشركات التي تحقق نتائج تتفق وال المدى المقبول			
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
63	التعاونية	12	148	الإتحاد التجاري	1	485	الجزيرة	1
57	أمانة	13	143	ولاء	2	461	عناية	2
53	العربية التعاونية	14	138	إتحاد الخليج	3	430	الانماء	3
			134	الاهلية	4	389	الدرع	4
49	بروج	15	129	ملاذ	5	352	الصقر	5
45	الراجحي	16	121	ساب	6	298	سوليدرتي	6
37	بوبا	17	117	الوطنية	7	245	ايس	7
33	وقاية	18	113	الاهلي	8	206	إعادة	8
27	وفا	19	98	العربية السعودية	9	183	أليانز	9
22	سلامة	20	73	المتوسط والخليج	10	174	العالمية	10
20	المتحدة	21				159	الخليجية	11
18	أكسا	22	69	أسيج	11	152	سند	12

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (١٩) يوضح متوسط نسبة الإلتزامات إلى الأصول السائلة لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			الشركات التي تحقق نتائج تتفق وال المدى المقبول								
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
139.7	سلامة	1	73.1	الجزيرة	19	19.3	الدرع	11	2.3	الاهلي	1
151.4	الاهلية	2	78.4	العربية السعودية	20	24.5	بوبا	12	3.4	أسيج	2
169.2	وفا	3	84.9	وقاية	21	38.1	سوليدر تي	13	3.8	ملاذ	3
198.1	عناية	4	89.1	الإتحاد التجاري	22	43.7	ولاء	14	4.9	بروج	4
238.9	التعاونية	5				51.4	المتوسط والخليج	15	6.1	إتحاد الخليج	5
282.3	إعادة	6	91.4	المتحدة	23	56.1	الصقر	16	7.6	أكسا	6
			93.2	الانماء	24		9.8	ايس	7		
			97.8	العالمية	25		61.9	الراجحي	17	11.5	سند
311.6	أليانز	7	99.6	ساب	26	67.8	العربية التعاونية	18	13.7	الوطنية	9
			102.1	أمانة	27				15.8	ية	10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (٢٠) يوضح مؤشر متوسط الرافعة المالية لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية إلى إجمالي الأقساط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول								
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
10.73	الاهلية	1	3.68	العربية التعاونية	21	1.76	الخليجية	11	0.14	أكسا	1
			3.92	العالمية	22	1.92	الدرع	12	0.26	سند	2
11.21	الاتحاد التجاري	2	4.16	العربية السعودية	23	2.21	إيس	13	0.31	الأهلي	3
			4.32	وفا	24	2.45	بروج	14	0.86	اتحاد الخليج	4
11.39	أمانة	3	4.61	المتوسط والخليج	25	2.62	الصفير	15	0.89	ملاذ	5
			4.89	وقاية	26	2.98	الوطنية	16	1.03	أسيج	6
			5.14	عناية	27	3.12	ساب	17	1.07	سوليدرتي	7
13.23	أليانز	4	5.62	بوبا	28	3.25	التعاونية	18	1.22	الجزيرة	8
			5.89	سلامة	29	3.51	المتحدة	19	1.28	إعادة	9
			7.43	الانماء	30	3.53	الراجحي	20	1.72	ولاء	10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (٢١) يوضح مؤشر متوسط معدل الخسارة لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية إلى إجمالي الأقساط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج خارج المدى المقبول			الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول								
النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م	النسبة %	الشركة	م
103	وقاية	1	73	أليانز	21	61	أمانة	11	4	الجزيرة	1
			73	العربية التعاونية	22	62	الراجحي	12	8	الأهلي	2
104	الاتحاد التجاري	2	73	العربية التعاونية	22	62	أسيج	13	10	ساب	3
						67	الانماء	14	52	بروج	4
107	اتحاد الخليج	3	82	المتوسط والخليج	24	68	الصفير	15	54	ولاء	5
			68	الخليجية	16	55	إيس	6			
111	سوليدرتي	4	82	العالمية	25	69	أكسا	17	57	وفا	7
			85	الاهلية	26	69	سلامة	18	58	بوبا	8
126	سند	5	91	المتحدة	27	70	الدرع	19	59	ملاذ	9
			94	الوطنية	28	71	التعاونية	20	60	العربية السعودية	10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (٢٢) يوضح متوسط معدل النمو لشركات التأمين التعاوني بالمملكة خلال الفترة

٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركات التي تحقق نتائج لا تتفق والمدى المقبول					الشركات التي تحقق نتائج تتفق والمدى المقبول				
م	الشركة	النسبة %	م	الشركة	م	الشركة	النسبة %	م	الشركة
1	ولاء	87	10	بروج	1	العالمية	29	9	العربية السعودية
2	ملاذ	83	11	أكسا	2	ايس	22	10	وقاية
3	بوبا	81	12	إعادة	3	الخليجية	11	11	التعاونية
4	الانماء	81	13	الوطنية	4	البيانز	10	12	العربية التعاونية
5	الاهلي	79	14	اتحاد الخليج	5	وفا	9		وفا
6	امانة	70	15	أسيج	6	الاهلية	9	13	الاهلية
7	سلامة	46	16	عناية	7	المتوسط والخليج	7	14	المتوسط والخليج
8	الراجحي	37	17	سند	8	ساب	5	15	ساب
9	الدرع	36	18	الجزيرة	9	المتحدة	5	16	المتحدة
					10				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.

جدول رقم (٢٣) يوضح مؤشر متوسط حجم شركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية

خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م

الشركة	إجمالي الموجودات	الشركة	إجمالي الموجودات	الشركة	إجمالي الموجودات	الشركة	إجمالي الموجودات
سلامة	0.21	الاهلية	0.53	الاهلية	0.21	الاهلية	0.21
أسيج	0.27	بروج	0.57	بروج	0.27	بروج	0.27
الانماء	0.29	الصقر	0.67	الصقر	0.29	الصقر	0.29
وفا	0.32	ايس	0.69	ايس	0.32	ايس	0.32
سند	0.36	الخليجية	0.73	الخليجية	0.36	الخليجية	0.36
الجزيرة	0.38	إتحاد الخليج	0.75	إتحاد الخليج	0.38	إتحاد الخليج	0.38
وقاية	0.46	أمانة	0.77	أمانة	0.46	أمانة	0.46
عناية	0.49	سوليدرتي	0.81	سوليدرتي	0.49	سوليدرتي	0.49
الوطنية	0.51				0.51		0.51

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على البيانات الواردة بموقع تداول الإلكتروني تحت إشراف هيئة سوق المال السعودي.